

١ الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. («البنك»)، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في مارس ١٩٧١ ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة تحت سجل تجاري رقم ١٣٤ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٧١. يزاول البنك أنشطته بموجب ترخيص مصرفي تجاري صادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين ش.م.ب. (مقفلة).

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروعها في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند وكما يزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية من خلال شركائه التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في ٤٣ شارع الحكومة، ص.ب. ٥٩٧، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٩.

٢ أساس الإعداد

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً للحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. إن القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط بها في تحوطات القيمة العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة، ويتم تعديلها لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط بها.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها عملة العرض والعملة الرئيسية لعمليات البنك.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركائه التابعة («المجموعة») وجميعها متخذة من ٣١ ديسمبر نهاية السنة المالية لها. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

الاسم	الملكية	بلد التأسيس	النشاط
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	١٠٠٪	مملكة البحرين	عمليات البطاقات الائتمانية
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	١٠٠٪	مملكة البحرين	تنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية

تمتلك كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة) ٥٥٪ (٢٠١٧: ٥٥٪) من حصة رأسمال الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م. والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين وهي مرتبطة بتقديم خدمات معالجة وحفظ بطاقات الائتمان والبطاقات المدينة والبطاقات القابلة للشحن.

تمتلك إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة) ٦٠٪ (٢٠١٧: ٦٠٪) من حصة منفعة في إنفيتا الكويت ش.م.ك. والتي تم تأسيسها في دولة الكويت وتقوم بتقديم الأعمال التجارية وعمليات الاستعانة بمصادر خارجية. وكما تمتلك ٧٠٪ (٢٠١٧: لا شيء) حصة ملكية في شركة إنفيتا لإدارة المطالبات، والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين وتزاول خدمات إدارة أعمال التأمين.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
 - تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
 - القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.
- عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:
- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
 - الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
 - حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين دخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم عمل تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم إستبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كعمالة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- إستبعاد الموجودات (متضمنة الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- إستبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- إستبعاد فروق التحويل المتركمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة المباشرة.

٣ السياسات المحاسبية

١.٣ معايير وتفسيرات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

إن المعايير والتفسيرات الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار المجموعة للقوائم المالية الموحدة هي موضحة أدناه: تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير عندما تصبح إلزامية.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ المتعلق بعقود الإيجار (الإلزامي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩)

- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٣ المتعلق بعدم التيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل (الإلزامي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩)

- التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي (الإلزامي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩)

التحسينات السنوية على دورة ٢٠١٥ - ٢٠١٧ (صادرة في شهر ديسمبر ٢٠١٧)

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ المتعلق بدمج الأعمال (الإلزامي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩)

- معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ المتعلق بضريبة الدخل (الإلزامي من اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩)

- معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٣ المتعلق بتكاليف الإقراض (الإلزامي من اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩).

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على المركز المالي للمجموعة والنتائج المترتبة من تطبيق المعايير التي لم يتم تطبيقها بعد.

٢.٣ معايير وتفسيرات صادرة وإلزامية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، باستثناء تطبيق المعايير أو التعديلات الجديدة التالية للمعايير القائمة والمطبقة من قبل المجموعة، والتي هي إلزامية للفترة السنوية المنتهية في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ (المعدل) المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ المتعلق بإيرادات من عقود مبرمة مع العملاء

- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٢ المتعلق بمعاملات بالعملة الأجنبية والمقابل المدفوع مقدماً

لم يكن للمعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة المذكورة أعلاه التي أدخلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي هي إلزامية للفترة المحاسبية السنوية المنتهية من ١ يناير ٢٠١٨، أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة. ومع ذلك، أدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ (المعدل) إلى إفصاحات إضافية.

٣.٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

١. الأثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات «العادية» للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليها تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الاقتناء أو الإصدار.

٢. التصنيف

الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة: بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و

- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدائن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدائن كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و

- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدائن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمطلوبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفف من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن الموجودات كانت تقيم وتدار وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و

- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها، والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي

للدائن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الأثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد «الفائدة» على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة معينة من الزمن أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند القيام بهذا التقييم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛

- خصائص الرفع المالي؛

- الدفع المسبق وشروط التمديد؛

- الشروط التي تحدد مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و

- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة للموجود المالي بشكل دوري).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة لمطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاساة بالتكلفة المطفأة.

3. الاستبعاد

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً. في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة للجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (1) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(2) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباته في الدخل الشامل الآخر يتم إثباته في الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب «ترتيب سداد»؛ سواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهريّة المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهريّة للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

يتم استبعاد المطلوب المالي للمجموعة عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم إخلاله أو إلغاءه أو انتهائه.

(ب) ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.

(ج) قروض وسلف

يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاساة بالقيمة العادلة، مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم الفوائد المعلقة والخسائر الائتمانية المتوقعة وأية مبالغ تم شطبها.

(د) الأوراق المالية الاستثمارية

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على:

- سندات الدين الاستثمارية المقاساة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمتها العادلة مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الدين الاستثمارية وسندات أسهم حقوق الملكية المقاساة اجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغييرات المثبتة مباشرة في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاساة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاساة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما تكون سندات الدين المقاساة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مضمحلة أو مستبعدة، فإنه يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة العرض في قائمة الدخل الشامل الآخر للتغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الإختيار على أساس كل أداة على حده عند الإثبات المبدئي وهو اختيار لا رجعة فيه.

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة من أدوات أسهم حقوق الملكية تلك إلى الأرباح أو الخسائر، ولا يتم إثبات الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار.

(هـ) قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بأفضل مصالحهم الاقتصادية.

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الأقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

لفرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

(و) اضمحلال الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- القروض والسلف المدرجة بالتكلفة المطفأة،
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القروض الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة اضمحلال على استثمارات أسهم حقوق الملكية.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي يتم تحديد بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي.

٣ السياسات المحاسبية تتمة

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية تتمة

(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

١) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛

٢) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر؛

٣) ارتباطات القروض التي لم يتم سحبها والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و

٤) عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

تحديد مخصصات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والناتج عن منهجية العمل على مرحلتين.

المرحلة الأولى: التسهيلات التي يجب تخصيصها لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإنبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة الثانية: يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً لجميع التسهيلات في المرحلة الأولى والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة الثانية. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة الثالثة عن طريق مخصصات محددة.

(ح) الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية (ديّن) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عندما يكون قد وقع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدر بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشرط أن المجموعة لن تنظر في خلاف ذلك؛
- قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعزل إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات.
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

تعتبر التعرضات الخاصة بالديون الحكومية لبلد المنشأ أي البحرين منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي لا يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. للحصول على المزيد من التفاصيل راجع إيضاح ٣.٣.

(ط) عرض لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص؛

- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو الغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعنصر المسحوب. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر الغير مسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و

- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وتم إثباتها في احتياطي القيمة العادلة كمخصص.

(ي) شطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدين. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ك) إعادة التفاوض على القروض

تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي اضمحلال يتم قياسه باستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث. تخضع القروض باستمرار لتقييم الاضمحلال بشكل فردي أو جماعي، ويتم احتسابها باستخدام معدل الفائدة الفعلي للقروض الأصلية.

(ل) إقتراضات لأجل

يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن «إقتراضات لأجل»، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالالتزام بغير استبدال مبلغ ثابت لنقد أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم حساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة والمشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للإضمحلال.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدي لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورة لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أيما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أية تغييرات وتفصح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغييرات في الحقوق. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشاريع المشتركة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك في نفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أيما استلزم الأمر، يتم عمل تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشى مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركتها الزميلة أو المشروع المشترك. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. ففي هذه الحالة تقوم المجموعة باحتساب قيمة الإضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عند فقدان نفوذ مؤثر على الشركة الزميلة أو السيطرة المشتركة تقيس وتثبت المجموعة أي استثمار محتفظ به بقيمتها العادلة. يتم إثبات أي فرق بين القيمة المدرجة للشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند فقدان النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من الإستبعاد في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ن) ممتلكات ومعدات

تدرج جميع بنود الممتلكات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدر، باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أن ليس لها عمراً محدداً.

(س) ضمان معلق للبيع

تقتني المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بالقيمة المدرجة للمرافق ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمانات المقننة والتي تم تقييمها على أساس كل موجود على حدة، أيهما أقل. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم عمل مخصص له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ع) ودائع

تدرج الودائع بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المسددة.

(ف) اتفاقيات إعادة شراء وبيع

لا يتم إستبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والعوائد الجوهرية للملكية. يتم إثبات النقد المماثل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود بالتزام مماثل للإرجاع، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس جوهر المعاملة الإقتصادية كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف هذه الأوراق المالية في القائمة الموحدة لمركزها المالي، حسب مقتضى الحال.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والتي تعكس جوهر المعاملة الإقتصادية كقرض للمجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم شراء الأوراق المالية بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق للطرف الأخرى، فإن الالتزام لإعادة الأوراق المالية يتم تسجيلها كبيع قصير الأجل ويتم قياسها بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في «صافي دخل الفوائد».

(ص) ضرائب

لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. يتم عمل مخصص الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

في الهند، يقوم البنك بعمل مخصص على ضريبة الدخل بعد الأخذ في الاعتبار كلاً من الضريبة الحالية والمؤجلة. تم إظهار التأثير الضريبي لفرق التوقيت بين الربح الدفترى والأرباح الخاضعة للضريبة من خلال الوجود الضريبي المؤجل / المطلوب الضريبي المؤجل. تم تحديد الضريبة الحالية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل لسنة 1961 والقواعد التي يتم وضعها هناك بعد الأخذ بالاعتبار التعديلات السابقة المتنازع عليها على أساس الحيطه والحذر استناداً إلى تقديرات الإدارة.

(ق) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكتواري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل موقع.

(ر) معاملات الدفع على أساس الأسهم

تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة والزيادة المماثلة في حقوق الملكية بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع عمل رصيد دائن مماثل في الأرباح المبقة. عندما يترك الموظف في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ش) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ت) أسهم خزانة

يتم خصم أسهم الخزانة من الحقوق وتدرج بسعر التكلفة. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

(ث) حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات في الشركات التابعة غير العائدة إلى حقوق مساهمي البنك. يتم احتساب التغييرات في حصة ملكية المجموعة في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية.

(خ) أوراق رأسمالية دائمة مدرجة ضمن رأس المال فئة 1

تم إثبات الأوراق الرأسمالية الدائمة مدرجة ضمن رأس المال فئة 1 للمجموعة ضمن حقوق الملكية الميزانية الموحدة ويتم احتساب التوزيع المقابل لتلك الأوراق المالية كفيد مدين في الأرباح المبقة.

(ذ) أرباح أسهم موصى بتوزيعها

يتم تضمين أرباح الأسهم الموصى بتوزيعها جزء من الحقوق ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

٣ السياسات المحاسبية تتمه

٣,٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية تتمه

(ض) الضمانات المالية

ضمن أعمالها الإعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبنود التزام ويتم الإفصاح عنها كجزء من الإلتزامات المحتملة. يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن «مطلوبات أخرى»، باعتبارها العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلووة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أية زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن. يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

(أأ) المشتقات المالية

تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنة العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيمة سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن «الموجودات الأخرى»، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن «المطلوبات الأخرى» في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما تكون سماتها الإقتصادية ومخاطرها ليست متعلقة بصورة مباشرة بهذه العقود المحتوية وأن هذه العقود المحتوية لا يتم إدراجها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أب) محاسبة التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. لكي تتمكن من إدارة المخاطر المعنية، تطبق المجموعة محاسبة التحوط للمعاملات التي تستوفي معايير محددة.

تم تصميم نموذج محاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لمحاذاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر؛ تتيح مجموعة متنوعة من أدوات التحوط والمخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط؛ وتلغي الأسس القائمة على الحدود القصوى لفحص فعالية التحوط من خلال إدخال معايير تستند على مبدأ العلاقة. لم يعد تقييم تطبيق فعالية التحوط بائراً رجعي مطلوباً. وقد تم الاحتفاظ بالمعالجات المحاسبية الحالية لمحاسبة تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية وصافي الإستثمار.

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ خياراً محاسبياً للاستمرار في تطبيق أسس محاسبة التحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ حتى ينتهي مجلس معايير المحاسبة الدولي من وضع الصيغة النهائية لمشروع محاسبة التحوط الكلي الخاص به. لقد طبقت المجموعة محاسبة التحوط الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وحددت بأن جميع علاقات التحوط التي تم تصنيفها كعلاقات تحوط فعالية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ستظل مؤهلة لمحاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

عند بدء علاقة التحوط، تتعهد الإدارة بالتعيين والتوثيق الرسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن هذا على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية وعلاقة التحوط والكيفية التي تتناسب بها ضمن إطار الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبنود التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط ؛
- لا يسيطر تأثير مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط من علاقة التحوط هي نفس تلك الناتجة عن كمية بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وكمية أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط تلك الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لفعالية التحوط بطريقة مماثلة كما في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

تصنيف محاسبة التحوط

لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوط التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطرة معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

(أ) تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحولات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ب) تحوطات التدفقات النقدية

وفيما يتعلق بتحولات التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء من أي مكسب أو خسارة على أداة التحوط التي تم تحديدها كتحوط فعال مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تحويل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحولات التدفقات النقدية الفعالة المثبتة مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

لمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة من تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

توقف محاسبة التحوط

يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. في حالة التوقف، يتم إثبات أية تغيرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في الأرباح الربح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يطرأ على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن الأدوات المحوطة المثبتة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر تبقى في الحقوق حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وعند توقع عدم حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في الحقوق ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أج) موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أد) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتتوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

(أه) إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، باستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض متعثرة، أي يتم تصنيفها ضمن المرحلة ٢ (وذلك عند تأخير السداد لأكثر من ٩٠ يوماً). يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس القيمة الأصلية لمعدل الفائدة الفعلي.

يتم إثبات مصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى.

يتم إثبات الرسوم الأخرى المستحقة القبض عند اكتسابها. يثبت دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

تقوم المجموعة بإثبات دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحوطات فعالة.

(أو) عملات أجنبية

١. المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، بإستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرة إلى الحقوق حتى يستبعد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة من إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة من الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

٢. شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرة كبنود منفصل في حقوق الملكية من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند إستبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أز) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء ودائع الإحتياطي الإجباري) وأذونات الخزانة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ٩٠ يوماً أو أقل.

٤,٣ الاجتهادات والتقدير المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقدير في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. إن أهم الآراء والتقدير المعمول بها هي كالآتي:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في إعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما يتم تسجيل القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في القائمة الموحدة للمركز المالي فإنه لا يمكن اشتقاق قيمتها العادلة من الأسواق النشطة باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن عندما لا تتوفر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب عمل فرضيات لتحديد القيم العادلة. تتضمن الفرضيات على اعتبارات السيولة ومدخلات نماذج مثل تقلبات المشتقات الطويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق ومعدل فرضيات التعثر في سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. بصورة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة.

عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لآداء المحفظة؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

اضمحلال الأدوات المالية

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. للحصول على المزيد من التفاصيل راجع إيضاح رقم ٣٣.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة). وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب عمل عدد من الاجتهادات الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات.
- تحديد معايير لزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛
- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمه

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٤ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
١٨,٥٩٧	٢٠,٣٣٤	نقد في الصندوق والخزينة
٣٧٠,٥٣٧	٩٥,٠٨٨	حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية
٨٠,٣٠٢	٧٥,٦٠٦	ودائع إحتياطي إجباري لدى بنوك مركزية
٤٦٩,٤٣٦	١٩١,٠٢٨	

إن ودائع الإحتياطي الإجباري غير متوفرة للاستعمال في العمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

٥ أذونات خزانة

هذه هي أذونات خزانة قصيرة الأجل صادرة عن حكومة مملكة البحرين والتي تم إدراجها بالتكلفة المطفأة، وعن جمهورية الهند وهي مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتبلغ قيمتها ٤٠٥,٨٠٢ ألف دينار بحريني و٤,٥٧٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٤١٨,٠٩٣ ألف دينار بحريني و٩,٠٣٧ ألف دينار بحريني) على التوالي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت الخسائر الإئتمانية المتوقعة على تلك الأذونات ١٠٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بمبلغ وقدره ٣٥١ ألف دينار بحريني).

تتضمن أذونات الخزانة الصادرة عن حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل بإجمالي لا شيء دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٥,٠٠٠ ألف دينار بحريني).

فيما يلي التغيرات في مخصص الاضمحلال / الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

١) القروض التجارية والسحوبات على المكشوف

٢٠١٨	٢٠١٧	المرحلة ١: الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المرحلة ٢: الخسائر الإئتمانية المتوقعة المضمحلة ائتمانياً على مدى العمر	المرحلة ٣: الخسائر الإئتمانية المتوقعة المضمحلة ائتمانياً على مدى العمر	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
٤,٦٢٩	٢,٦٢٣	٣٠,٩٣٣	٣٨,٥٩٧	٧٧,٣٣١	١٠٨,٥٥١
الرصيد في ١ يناير	١,٦٠٠	(١,٦٠٠)	(١,٦٠٠)	-	-
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:	(٢٠٨)	١٢,٠٩٩	(١١,٨٩١)	-	-
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	(٢٠)	(٢٥,٠٦٢)	(٢٥,٠٦٢)	٢٥,٠٦٨	٣١,٣٦٦
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	١,٧٦٨	٦٧,٤٥١	١٠,٥١٤	٣٨,٧٤٤	٣٩,٧٣٣
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	-	-	-	(٦,٠٨٦)	(٦,٠٨٦)
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	-	(١٨,٩٤٩)	(١٨,٩٤٩)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	١,٠٤١	(٥٦٣)	٤٧٨	٤٧٨
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	٦,٢٥٣	٢٠,٨٢٥	٨١,٦٨٦	١٠٨,٧٦٤	١٠٨,٧٦٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر					
٤,٦٢٩	٢,٦٢٣	٣٠,٩٣٣	٣٨,٥٩٧	٧٧,٣٣١	١٠٨,٥٥١
الرصيد في ١ يناير	١,٦٠٠	(١,٦٠٠)	(١,٦٠٠)	-	-
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:	(٢٠٨)	١٢,٠٩٩	(١١,٨٩١)	-	-
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً	(٢٠)	(٢٥,٠٦٢)	(٢٥,٠٦٢)	٢٥,٠٦٨	٣١,٣٦٦
- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	١,٧٦٨	٦٧,٤٥١	١٠,٥١٤	٣٨,٧٤٤	٣٩,٧٣٣
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	-	-	-	(٦,٠٨٦)	(٦,٠٨٦)
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	-	(١٨,٩٤٩)	(١٨,٩٤٩)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	١,٠٤١	(٥٦٣)	٤٧٨	٤٧٨
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	٦,٢٥٣	٢٠,٨٢٥	٨١,٦٨٦	١٠٨,٧٦٤	١٠٨,٧٦٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر					
٤,٦٢٩	٢,٦٢٣	٣٠,٩٣٣	٣٨,٥٩٧	٧٧,٣٣١	١٠٨,٥٥١

٦ ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
١٩٠,٤١٦	١٩٥,٠٧٧	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٣٣,٤٠٩	٤٤,٠٩٨	مبالغ أخرى مستحقة من بنوك (حسابات مصرفية وحسابات جارية)
(١)	(١)	محسوم منها: مخصص الاضمحلال / الخسائر الإئتمانية المتوقعة
٢٢٣,٨٢٤	٢٣٩,١٧٤	

٧ قروض وسلف العملاء

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		قروض وسلف العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة:
١,٣٣٧,٦٣٧	١,٣٤٣,٠٥٢	قروض تجارية وسحوبات على المكشوف
٥١٥,٣٤١	٥٥٣,٥٣٩	قروض استهلاكية
١,٨٥٢,٩٧٨	١,٨٩٦,٥٩١	محسوم منها: مخصص الاضمحلال / الخسائر الإئتمانية المتوقعة
(١١٢,٣٢٧)	(١٢٤,٠٦٣)	
١,٧٤٠,٦٥١	١,٧٧٢,٥٢٨	

٢ قروض استهلاكية

المجموع ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دينار بحريني	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	
				٢٠١٨
				الرصيد في ١ يناير
١٨,٧٣٩	٨,٢٣٦	٦,٣٥١	٤,١٥٢	تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:
-	-	(٩٨٦)	٩٨٦	- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً
-	-	٥٩	(٥٩)	- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً
-	١٠٤	(١٠٣)	(١)	- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً
٢,٣٩٣	٣,٠٣٨	(٦٤٥)	-	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
(٩٩٢)	(٩٩٢)	-	-	استرداد / مخصصات انتفت الحاجة إليها
(٤,٨٤١)	(٤,٨٤١)	-	-	مبالغ مشطوبة خلال السنة
١٥,٢٩٩	٥,٥٤٥	٤,٦٧٦	٥,٠٧٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر
				٢٠١٧
				الرصيد في ١ يناير
١٨,٣٥١	١٠,٣١٥	٥,٠٨٥	٢,٩٥١	تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:
-	-	(٤٤٠)	٤٤٠	- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً
-	-	٣٨	(٣٨)	- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً
٣,٣٧٩	٩١٢	١,٦٦٨	٧٩٩	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
(١,١٤٣)	(١,١٤٣)	-	-	استرداد / مخصصات انتفت الحاجة إليها
(٢,٣٢٢)	(٢,٣٢٢)	-	-	مبالغ مشطوبة خلال السنة
٤٧٤	٤٧٤	-	-	تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى
١٨,٧٣٩	٨,٢٣٦	٦,٣٥١	٤,١٥٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت الفوائد المعلقة على القروض التي فات موعد إستحقاقها والمضمحلة بالكامل ١٥,٩٠٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١٥,٠٤٩ ألف دينار بحريني)، قام البنك بمعالجة تلك الفوائد كحساب غير مدرج في الميزانية.

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي ٥٩,٨١٩ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٢٥,٧١٢ ألف دينار بحريني).

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغت القروض والسلف المتضمنة على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات ٩٨,٦٠٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١٠٨,٥٢٥ ألف دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بالأساس من تسهيلات المرابحة والتمويل بالإجارة.

٨ أوراق مالية استثمارية

مدرجة بالتكلفة ألف دينار بحريني	مدرجة بالقيمة الخالصة ألف دينار بحريني	مدرجة بالقيمة الخالصة ألف دينار بحريني	مدرجة بالقيمة الخالصة ألف دينار بحريني	مدرجة بالقيمة الخالصة ألف دينار بحريني
				استثمارات مسعرة
٣٦٧,٥٢٨	١٣,٤٠٠	٣٥٤,١٢٨	-	سندات حكومية
٢٠٩,٩٨٨	-	٢٠٦,٨٠٤	٣,١٨٤	سندات أخرى
٣٥,٢٤٢	-	٣٥,٢٤٢	-	أسهم حقوق الملكية
٦١٢,٧٥٨	١٣,٤٠٠	٥٩٦,١٧٤	٣,١٨٤	
				استثمارات غير مسعرة
١٠٥,٤٥٨	١٠٥,٤٥٨	-	-	سندات حكومية
٧٣٥	٦٩	٥٨٤	٨٢	سندات أخرى
٢٩,٤٥٧	-	٢٩,٤٥٧	-	أسهم حقوق الملكية
١,١٩٦	-	-	١,١٩٦	صناديق مدارة
١٣٦,٨٤٦	١٠٥,٥٢٧	٣٠,٠٤١	١,٢٧٨	
٧٤٩,٦٠٤	١١٨,٩٢٧	٦٢٦,٢١٥	٤,٤٦٢	
				محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات
(٦١٩)	(٤)	(٦١٥)	-	
٧٤٨,٩٨٥	١١٨,٩٢٣	٦٢٥,٦٠٠	٤,٤٦٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
				٢٠١٨
				الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٢٩٥,٨٤٢	٢٠,١٦٤	٢٧٥,٦٧٨	-	سندات حكومية
٣١١,٩١٥	-	٣١١,٢٣٨	٦٧٧	سندات أخرى
٣٨,٦٦٤	-	٣٨,٦٦٤	-	أسهم حقوق الملكية
٦٤٦,٠٢١	٢٠,١٦٤	٦٢٥,٨٨٠	٦٧٧	
				استثمارات غير مسعرة
١٢٥,٦٧٢	١٢٥,٦٧٢	-	-	سندات حكومية
٧٥	-	-	٧٥	سندات أخرى
٢٨,١٦٦	-	٢٨,١٦٦	-	أسهم حقوق الملكية
٨١٩	-	-	٨١٩	صناديق مدارة
١٥٤,٧٣٢	١٢٥,٦٧٢	٢٨,١٦٦	٨٩٤	
٨٠٠,٧٥٣	١٤٥,٨٣٦	٦٥٣,٣٤٦	١,٥٧١	
				محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات
(٤٩٠)	(٥)	(٤٨٥)	-	
٨٠٠,٢٦٣	١٤٥,٨٣١	٦٥٢,٨٦١	١,٥٧١	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على سندات حكومية وسندات أخرى بإجمالي ٢٨٦,١٠٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٢٢٩,٧٢٦ ألف دينار بحريني) والتي هي مرهونة مقابل اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على صكوك إسلامية طويلة الأجل بإجمالي ٧٢,٦٦٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٧٩,٤٨١ ألف دينار بحريني).

٨ أوراق مالية استثمارية تتمة

إن التغيرات في مخصص اضمحلال / الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأوراق المالية الاستثمارية هي كالتالي:

المجموعة المجموع ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً* ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً* ألف دينار بحريني	٢٠١٨
سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو التكلفة المطفأة				
٦١٩	-	٥٣٢	٨٧	الرصيد في ١ يناير
				تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:
-	-	(٨١)	٨١	- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً
-	-	١٧	(١٧)	- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً
٣١٣	-	٣٠٥	٨	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
(٢٠٩)	-	(١٩٩)	(١٠)	الموجودات المالية التي تم استبعادها
(٢٣٣)	-	(٢٣٣)	-	تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى
٤٩٠	-	٣٤١	١٤٩	الرصيد في ٣١ ديسمبر
٢٠١٧				
سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو التكلفة المطفأة				
٦٠٩	-	٤٤٥	١٦٤	الرصيد في ١ يناير
				تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:
-	-	(٩٢)	٩٢	- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً
-	-	٤٤	(٤٤)	- محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً
٩٨	-	١٨٥	(٨٧)	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
(٨٨)	-	(٥٠)	(٣٨)	الموجودات المالية التي تم استبعادها
-	-	-	-	تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى
٦١٩	-	٥٣٢	٨٧	الرصيد في ٣١ ديسمبر

لم يتم إثبات مخصص الخسارة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في القائمة الموحدة للمركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لسندات الدين الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي قيمتها العادلة.

* يتضمن الجدول أعلاه على الخسائر الائتمانية المتوقعة للسندات الحكومية والسندات الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة بمبلغ وقدره ٥ آلاف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٤ آلاف دينار بحريني).

٩ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة ٥٠٪ (٢٠١٧: ٢٠٪) لا شيء) حصة ملكية في ماغنوم بارتنز هولدينغ المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات العقارية بصورة غير مباشرة في هولندا.

لدى المجموعة ٢٥٪ (٢٠١٧: ٢٠٪) لا شيء) حصة ملكية في إفوك هولدينغ جيرسي المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات العقارية بصورة غير مباشرة في ألمانيا.

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	
		القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
٤٣,٩٢٣	٤٦,٩٥٨	في ١ يناير
-	١٥,٢٠٤	اقتناءات خلال السنة
٥,٥١٩	٤,١٤٢	حصة البنك في الأرباح
(٢,٣٩٤)	(٣,٠٧٤)	أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
٣٤٢	٥٤٣	تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (يضاح ١٦)
٦٨	(٢٨٨)	تغير في تعديلات صرف العملات الأجنبية
(٥٠٠)	(٥٥٠)	توزيع رأس المال
٤٦,٩٥٨	٦٦,٩٣٥	في ٣١ ديسمبر

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة:

لدى المجموعة ٣٠,٤٪ (٢٠١٧: ٢٣,٠٪) حصة ملكية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويل والاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة ٥٠٪ (٢٠١٧: ٢٠٪) حصة ملكية في سكونا للطلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب. (مقفلة)، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في مملكة البحرين وتزاول أعمال التمويل العقاري الإسلامي، وهي تحت التصفية.

لدى المجموعة ٢٢٪ (٢٠١٧: ٢٢٪) حصة ملكية في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساعدة لأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة ٤٠٪ (٢٠١٧: ٤٠٪) حصة ملكية في شركة بي بي كي جيوجيت للوساطة المالية، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة تم تأسيسها في دولة الكويت.

لدى المجموعة ٢٤,٢٧٪ (٢٠١٧: ٢٤,٢٧٪) حصة ملكية في صندوق البحرين للسيولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين لتعزيز السيولة في السوق وإغلاق فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين مع الأوراق المالية في الشركات الإقليمية المماثلة.

لدى المجموعة ٥٠٪ (٢٠١٧: ٥٠٪) حصة ملكية في أجيلا كابيتال مانجمنت المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في المملكة المتحدة والتي تعمل في مجال الخدمات الاستشارية في سوق رأس المال للاستثمارات البديلة مع التركيز بصفة خاصة في العقارات.

١٠ فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	
٢٩,٤٥٨	٢٣,١١٦	ذمم مدينة
١٣,٣٧٣	١٥,٥٥١	فوائد مستحقة القبض
٩,٤٣٩	١٣,٥٣٠	ضمان معلق للبيع
٧,٧١٤	١١,٢٦٨	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٧)
١,٦٧٧	١,٢٠٦	مصروفات مدفوعة مقدماً
١,٦٣١	١,٠٩٢	موجود ضريبي مؤجل (إيضاح ٢١)
١٦,٣٨٨	١٢,٠٨٦	أخرى
٧٩,٦٨٠	٧٧,٨٤٩	

١١ ممتلكات ومعدات

المجموع ألف دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دينار بحريني	أثاث ومعدات ألف دينار بحريني	عقارات ومباني ألف دينار بحريني	أراضي مملوكة ملكاً حراً ألف دينار بحريني	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٢٧,٥٤٣	٢٢٥	٦,٥٧٠	١١,٨٩٩	٨,٨٤٩	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٢٦,٤٣٦	١,١٠٤	٥,٣١٠	١١,١٧٣	٨,٨٤٩	

بلغ مخصص الإستهلاك للسنة ٣,٦٥٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٣,٤٣٥ ألف دينار بحريني).

١٢ اقتراضات لأجل

تم الحصول على الاقتراضات لأجل للأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

سعر الفائدة	سنة الاستحقاق	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني
ليبور + ١,٧٥٪	٢٠١٨	-	٤٨,٢١٢
٣,٥٠٪	٢٠٢٠	١٤٤,٥٤٢	١٥٠,٨٠٠
		١٤٤,٥٤٢	١٩٩,٠١٢

١٣ حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	
١,٣٩٢,٦٢٣	١,٢٥٩,٤١٩	ودائع لأجل
٥٣٢,٥٨٨	٥٧١,٣١٨	حسابات توفير
٦٢٨,٣٨٩	٤٨٤,٧٠٤	حسابات جارية
٦٩,٩٧٧	٥٩,٠٣٩	حسابات أخرى
٢,٦٢٣,٥٧٧	٢,٣٧٤,٤٨٠	

١٤ فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	
٣٨,١٨٢	٣٧,٥٥٩	مصروفات مستحقة
١٤,٨٢٨	٢٤,٠٩٥	فوائد مستحقة الدفع
١٤,٨١٥	١٤,٢٤٩	ذمم دائنة
١,٤٠٨	٩٨٦	مخصص للاضمحلال / الخسائر الائتمانية المتوقعة*
٦,٣٣٩	٤,٨٠١	القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٧)
٩,٠١٨	٢٢,٨٧٦	أخرى
٨٤,٨٩٠	١٠٤,٥٦٦	

* تمثل هذه مخصص للاضمحلال / الخسائر الائتمانية المتوقعة على العقود المالية الصادرة كما في ٣١ ديسمبر.

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	
		حصة المجموعة من قائمة المركز المالي للشركات الزيميلة والمشاريع المشتركة
١٠٢,٩٦٥	١١٨,٨٨٢	موجودات متداولة وغير متداولة
(٥٦,٠٠٧)	(٥٥,٩٤٧)	مطلوبات متداولة وغير متداولة
٤٦,٩٥٨	٦٢,٩٣٥	صافي الموجودات
		حصة المجموعة من إيرادات الشركات الزيميلة والمشاريع المشتركة
١١,٦٥٠	١٢,٥٥٥	الإيرادات

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزيميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعتبر بأنها شركة زيميلة جوهريّة. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية:

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	
٢٣,٥٦٩	٢٤,٩٨٧	صافي دخل الفوائد
٦,٤٩٧	٧,٢١٢	إجمالي ربح مبيعات السيارات
١١,٨٠٥	١٣,٠٨٧	دخل تشغيلي آخر
٤١,٨٧١	٤٥,٢٨٦	مجموع الدخل التشغيلي
(١٩,٠٨١)	(٢١,٠٦٣)	مصروفات تشغيلية
(٣,٥٦٨)	(٢,٧٧٣)	مصروفات أخرى
١٩,٢٢٢	٢١,٤٥٠	الربح للسنة
٤,٤٢٧	٤,٩٤٠	حصة المجموعة في الأرباح للسنة

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	
		الموجودات
٢,٨٦٨	٤,٧٢٥	نقد وأرصدة لدى بنوك
٢٩٠,٦٠٦	٣٠٤,٩١٣	قروض وسلف العملاء
٣٨,١٩٦	٢٨,٩٨١	المخزون
٤٧,٩١١	٥٢,٠٥٧	موجودات أخرى
٣٧٩,٥٨١	٣٩٠,٦٧٦	مجموع الموجودات
		المطلوبات
١,٥٩٨	٩٥٩	سحوبات على المكشوف من البنك
١٨,٤٨٣	١٩,٤٥٢	ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى
١٨٤,٣٤٤	١٨٤,١١٨	قروض لأجل تابعة للبنك
٣٩,٨٨٢	٣٩,٩٥٣	سندات صادرة
٢٤٤,٣٠٧	٢٤٤,٤٨٢	مجموع المطلوبات
(٦٧٩)	(٩١٠)	إحتياطي التبرعات الخيرية
١٣٤,٥٩٥	١٤٥,٢٨٤	حقوق الملكية
٪٢٣,٠٣	٪٢٣,٠٣	نسبة حصة ملكية المجموعة
٣٠,٩٩٧	٣٣,٤٥٩	

تستند الأرقام المسجلة أعلاه لشركة البحرين للتسهيلات التجارية على القوائم المالية المراجعة في ٣٠ سبتمبر والمعدلة للأداء المتوقع للربع الأخير المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: نفسه).

إن القيمة السوقية لاستثمارات المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية هو ٢٨,٩٦٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٥,٩٥٧ ألف دينار بحريني) مقارنةً بقيمتها المدرجة البالغة ٣٣,٤٥٩ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ٣٠,٩٩٧ ألف دينار بحريني).

١٥ حقوق الملكية

(١) رأس المال

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		المصرح به
١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم
		الصادر والمدفوع بالكامل
١٠٨,١٦٥	١٠٨,١٦٥	١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهم (٢٠١٧: ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهم) بقيمة اسمية قدرها ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم

(٢) أسهم خزنة

تمثل أسهم الخزنة شراء البنك لأسهمه. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد ٦,٢١٣,٦٤١ (٢٠١٧: ٢,٧٧٤,٥٦٢) سهم من أسهمه الخاصة.

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
(٩٩٨)	(٢,٥٢١)	المقابل المدفوع

(٣) علاوة إصدار أسهم

إن علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار أسهم عادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(٤) خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي بموجبها يتم منح أسهم لبعض الموظفين المؤهلين (إيضاح ٤٠).

(٥) أرباح أسهم لم يطالب بها بعد

خلال السنة، قامت المجموعة بتحويل مبلغ وقدره ٢٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٨ آلاف دينار بحريني) إلى حقوق الملكية كأرباح أسهم لم يطالب بها بعد من قبل المساهمين. وفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم لم يطالب بها والتي تزيد عن ١٠ سنوات إلى حقوق الملكية، ولكنها ستكون متاحة إلى المساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية.

(٦) أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١

خلال سنة ٢٠١٦، أتم البنك إصدار أوراق رأسمالية إضافية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١ بقيمة إجمالية قدرها ٨٦,٠٩٨ ألف دينار بحريني تماشياً مع متطلبات اتفاقية بازل ٣. يوضع ويستند توزيع المبالغ المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للأوراق الرأسمالية بمعدل ٨,٢٥٪ سنوياً. يتم إثبات هذه الأوراق المالية ضمن حقوق الملكية في القائمة الموحدة للمركز المالي وسيتم احتساب الكوبون المقابل لتلك الأوراق المالية كتوزيعات من الأرباح. تم تضمين المصروفات المتعلقة بهذا الإصدار في الأرباح المبقاة خلال سنة ٢٠١٦. ليس لدى حاملي الأوراق الرأسمالية الحق بالمطالبة بكوبون هذه الأوراق ولا يتم اعتبار هذه الحالة على أنها حالة تعثر في السداد.

(٧) إحتياطي قانوني

تم عمل الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يقوم البنك بتحويل ١٠٪ من أرباحه السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل الإحتياطي ٥٠٪ من رأس المال الصادر للبنك. خلال السنة لم يتم البنك بتحويل أية مبالغ إلى الإحتياطي القانوني (٢٠١٧: لا شيء) حيث بلغ الإحتياطي القانوني ٥٠٪ من رأس المال الصادر. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(٨) إحتياطي عام

تم تكوين الإحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، وذلك تأكيداً لالتزامات المساهمين بتقوية القاعدة الرأسمالية للبنك. إن الإحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

١٦ تغيرات متراكمة في القيم العادلة

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(١٣,٦٠٩)	(٨,٥٧٣)	في ١ يناير
١,٣٢٥	٥٠٧	محول إلى الأرباح المبقاة من بيع/ شطب سندات أسهم حقوق الملكية
(٣,٥٢٥)	(٣,٢٤٩)	محول إلى الأرباح أو الخسائر من بيع أوراق مالية استثمارية
٩٨	٣١٣	محول إلى الأرباح أو الخسائر عند الاضطلاع
٧,١٣٨	(١٤,٧٧٠)	تغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر خلال السنة
(٨,٥٧٣)	(٢٥,٧٧٢)	في ٣١ ديسمبر
		تحولات التدفق النقدي
(٦٠)	٢٢٤	في ١ يناير
(٥٨)	(١٠٠)	تغير في القيم العادلة غير المحققة
٣٤٢	٥٤٣	تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح ٩)
٢٢٤	٦٦٧	في ٣١ ديسمبر
(٨,٣٤٩)	(٢٥,١٠٥)	

١٧ توزيعات مقترحة

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
٣٧,٧٦١	٤٣,٠١٧	أرباح أسهم نقدية
١,٤٠٠	١,٦٠٠	تبرعات خيرية
٣٩,١٦١	٤٤,٦١٧	

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع ٠,٠٤٠ دينار بحريني للسهم (٢٠١٧: ٠,٠٣٥ دينار بحريني للسهم) بعد حسم أسهم الخزنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. قام البنك بدفع أرباح أسهم بواقع ٠,٠٣٥ دينار بحريني للسهم (٢٠١٧: ٠,٠٣٠ دينار بحريني للسهم).

ستقدم التوزيعات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في إجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين الذي سيعقد بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩. كما يخضع دفع أرباح الأسهم للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

١٨ صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		أ) دخل الفوائد ودخل مشابه
٩٤,٠٣٠	١٠٧,٦٩١	قروض وسلف العملاء
٢٥,٣٤٩	٣٣,٤٥٥	أوراق مالية استثمارية
١٠,٩٤٣	١٦,٠٣٢	أذونات خزنة
٦,٦٦١	٨,٦٥٠	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١٣٦,٩٨٣	١٦٥,٨٢٨	
		ب) مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة
(٢٨,٨٤٢)	(٣٩,٥٧٧)	ودائع العملاء
(١٧,٢٣٥)	(١٦,٣٠١)	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
(٤٦,٠٧٧)	(٥٥,٨٧٨)	
٩٠,٩٠٦	١٠٩,٩٥٠	صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

١٩ دخل الرسوم والعمولات - صافي

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
٤٩,٢٥٣	٤٩,١٦١	دخل الرسوم والعمولات
(١٨,١٥٩)	(٢٠,٩٧٤)	مصروفات الرسوم والعمولات
٣١,٠٩٤	٢٨,١٨٧	

يتضمن دخل الرسوم والعمولات على مبلغ وقدره ٧٠ ألف دينار بحريني فيما يتعلق بالودائع والأنشطة الإئتمانية الأخرى (٢٠١٧: ٤٢ ألف دينار بحريني).

٢٠ دخل آخري

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
٣,٨٢٨	٦,٢١٦	دخل أرباح أسهم
٥,٢١٤	٥,٣٠٢	مكسب من تحويل عملات أجنبية
٣,٩٦٥	٣,٢٤٩	مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية
٢,٥٣٣	٤,١٥٨	أخرى
١٥,٥٤٠	١٨,٩٢٥	

٢١ الضرائب

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		القائمة الموحدة للمركز المالي
١,٦٣١	١,٠٩٢	موجود ضريبي موجل (إيضاح ١٠)
		القائمة الموحدة للارباح أو الخسائر
٩٤	-	مصروف ضريبي حالي على العمليات الأجنبية
٧١٦	٤٠٨	مصروف ضريبي موجل على العمليات الأجنبية
٨١٠	٤٠٨	

يتم قياس الضريبة الحالية بالمبلغ المتوقع دفعه فيما يتعلق بالدخل الخاضع للضريبة للسنة وفقاً لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦١. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة للنتائج الضريبية المستقبلية لفروق التوقيت كونها الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي الذي ينشأ في فترة واحدة ويكون قادراً على استرجاع فترة لاحقة أو أكثر من فترة. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة على أساس فروق التوقيت فقط إلى الحد الذي يثبت بأن هناك تأكيد معقول بأن الدخل الخاضع للضريبة المستقبلية سيكون متاح مقابل لتلك الموجودات الضريبية التي يمكن تحقيقها.

تتضمن المصروفات الضريبية للمجموعة على جميع الضرائب المباشرة المستحقة على الأرباح الخاضعة للضريبة للوحدات إلى السلطات المعنية في كل بلد من بلدان التأسيس، وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات القضائية. وبالتالي، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الضريبية الفعلية. إن معدل الضريبة الفعلي للسنة الحالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ هو ٤٣,٦٨٪ (٢٠١٧: ٤٣,٢٦٪). في السنة الحالية، تدفع الضريبة حسب الحد الأدنى للضريبة البديلة، بموجب المادة ١١٥ من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦١.

٢٢ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لنهاية السنة بقسمة صافي الربح للسنة العائد إلى ملك البنك بعد حسم توزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

النصيب المخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لنهاية السنة بقسمة صافي الربح للسنة العائد إلى ملك البنك بعد حسم توزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بالإضافة إلى المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها من التحويل إلى الأسهم العادية.

٢٠١٧	٢٠١٨	
٥٨,٦٨٥	٦٧,١١٨	الربح للسنة العائد إلى ملك البنك (ألف دينار بحريني)
(٧,١٠٣)	(٧,١٠٣)	(محسوم منها): التوزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ (ألف دينار بحريني)
٥١,٥٨٢	٦٠,٠١٥	صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملك البنك (ألف دينار بحريني)
١,٠٧٧,٨٠٩,٤٣٤	١,٠٧٦,٦٧٦,٥٥٦	المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد حسم أسهم الخزنة القائمة خلال السنة
٠,٠٤٨	٠,٠٥٦	النصيب الأساسي للسهم في الأرباح (دينار بحريني)
١,٢٩٣,٠٥٣,٢١٤	١,٢٩١,٩٢٠,٣٣٦	المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية المعدلة لتأثير التخفيض
٠,٠٤٥	٠,٠٥٢	النصيب المخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)

٢٣ القطاعات التشغيلية

معلومات القطاعات

لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد

تشمل بشكل رئيسي إدارة ودائع العملاء الأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات ائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات وتداول العملات الأجنبية.

الخدمات المصرفية للشركات

تشمل بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات في البحرين.

الخدمات المصرفية الدولية

تشمل بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية. كما تغطي الأنشطة التشغيلية للفروع الخارجية.

الاستثمار والخزنة والأنشطة الأخرى

تشمل بشكل رئيسي تقديم خدمات في أسواق الأموال والتجارة والخزنة، بالإضافة إلى إدارة أنشطة المجموعة التمويلية. تشمل الخدمات الاستثمارية على إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وتقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية وإدارة الصناديق. كما تتضمن الأنشطة الأخرى على تنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى رئيس العمليات متخذ القرارات. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة أو الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يساوي تقريباً التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٣ القطاعات التشغيلية تتمة

معلومات القطاعات تتمة

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

المجموع ألف دينار بحريني	الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للأفراد ألف دينار بحريني	
١٦٥,٨٢٨	٥٠,٧٢١	٤١,٤٢٠	٤١,٤١٧	٣٢,٢٧٠	دخل الفوائد
(٥٥,٨٧٨)	(٢٨,٦٦٠)	(١٢,٦٨٦)	(١٠,٨٩٦)	(٣,٦٣٦)	مصروفات الفوائد
-	٦,٦٣٠	(٧,٨٤٣)	(٢,١٣٥)	٣,٣٤٨	سعر تحويل الأموال الداخلية
١٠٩,٩٥٠	٢٨,٦٩١	٢٠,٨٩١	٢٨,٣٨٦	٣١,٩٨٢	صافي دخل الفوائد
٤٧,١١٢	١٧,٢١١	٥,١٩٧	٣,٤٨١	٢١,٢٢٣	دخل تشغيلي آخر
١٥٧,٠٦٢	٤٥,٩٠٢	٢٦,٠٨٨	٣١,٨٦٧	٥٣,٢٠٥	الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
(٣٥,٠٤٨)	-	(٨,٩٤٣)	(٢٦,٤٣٣)	٣٢٨	صافي مخصص اضمحلال قروض وسلف العملاء
(٣١٣)	(٣١٣)	-	-	-	صافي مخصص اضمحلال الاستثمارات
١٢١,٥١٤	٤٥,٥٨٩	١٧,١٤٥	٥,٤٣٤	٥٣,٨٧٥	نتيجة القطاع
٤,١٤٢	(٣٢٤)	-	-	٤,٤٦٦	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٦٧,٧٠٩					الربح للسنة
(٥٩١)					الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة
٦٧,١١٨					الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك
٣,٤٧٢,٩٤٣	١,١٧٥,٩١٨	٩٩٢,٦٦٩	٦٦١,٢٩٦	٦٤٣,٠٦٠	موجودات القطاع
٦٢,٩٣٥	٢٥,٠٠١	-	-	٣٧,٩٣٤	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٤٥,٨٢٢					موجودات مشتركة
٣,٥٨١,٧٠٠					مجموع الموجودات
٣,٠٢٢,٤٩٤	٦٩٣,٢٤٦	٨٠٣,٣٣٩	٧٠٢,١٤١	٨٢٣,٧٦٨	مطلوبات القطاع
٥٨,٧٦٧					مطلوبات مشتركة
٣,٠٨١,٢٦١					مجموع المطلوبات

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

المجموع ألف دينار بحريني	الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للأفراد ألف دينار بحريني	
١٣٦,٩٨٣	٣٨,٤١٧	٣٢,٣٧٩	٣٧,١٠٧	٢٩,٠٨٠	دخل الفوائد
(٤٦,٠٧٧)	(٢٣,٨٧٧)	(٨,٩٣٧)	(١٠,٠٩٤)	(٣,١٥٩)	مصروفات الفوائد
-	٩,٥٦٨	(٦,١٦٧)	(١,٦٨٦)	(١,٧١٥)	سعر تحويل الأموال الداخلية
٩٠,٩٠٦	٢٤,٠٩٨	١٧,٢٧٥	٢٥,٣٢٧	٢٤,٢٠٦	صافي دخل الفوائد
٤٦,٦٣٤	١٣,٣٧٠	٥,٦١٩	٤,٣٩٩	٢٣,٢٤٦	دخل تشغيلي آخر
١٣٧,٥٤٠	٣٧,٤٦٨	٢٢,٨٩٤	٢٩,٧٢٦	٤٧,٤٥٢	الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
(٢٨,٩١٢)	-	(٥,٧٤١)	(١٨,٠٨٩)	(٥,٠٨٢)	صافي مخصص اضمحلال قروض وسلف العملاء
(٩٨)	(٩٨)	-	-	-	صافي مخصص اضمحلال الاستثمارات
١٠٨,٦٢٨	٣٦,٩٧٦	١,٩٨٧	(٢,٣٤٤)	١٧,٠٩٣	نتيجة القطاع
٥,٥١٩	٧١	-	-	٥,٤٤٨	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٥٩,٢٣١					الربح للسنة
(٥٤٦)					الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة
٥٨,٦٨٥					الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك
٣,٦٣٠,١٨٥	١,١٥٢,٥٩٤	١,٢٥٠,٢٢٢	٦٨١,٤٦٣	٥٨٨,٩٠٦	موجودات القطاع
٤٦,٩٥٨	١١,٥٨١	-	-	٣٥,٢٧٧	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٤٢,٩٥٧					موجودات مشتركة
٣,٧٦٣,١٠٠					مجموع الموجودات
٣,٢١٣,٣٦٤	٥٨٤,٢٣٤	٩٨٠,٦٦٧	٨٥٦,٩٥٧	٧٩١,٥٠٦	مطلوبات القطاع
٤٨,٩٠١					مطلوبات مشتركة
٣,٢٦٢,٢٦٥					مجموع المطلوبات

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين: هما المحلي (البحرين)، والأخرى (الشرق الأوسط/ أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات والموجودات غير المتداولة للمجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع الموجودات والمطلوبات، للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٠١٧:

المجموع ألف دينار بحريني	الأخرى ألف دينار بحريني	المحلي ألف دينار بحريني	
			٣١ ديسمبر ٢٠١٨
١٠٩,٩٥٠	١٤,٩٥٤	٩٤,٩٩٦	صافي دخل الفوائد
٤,١٤٢	(٣٢٤)	٤,٤٦٦	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٤٧,١١٢	٣,٤٧٣	٤٣,٦٣٩	دخل آخر
١٦١,٢٠٤	١٨,١٠٣	١٤٣,١٠١	
٢٧,٥٤٣	٥,٠٣٠	٢٢,٥١٣	موجودات غير متداولة *

المجموع ألف دينار بحريني	الأخرى ألف دينار بحريني	المحلي ألف دينار بحريني	
			٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٩٠,٩٠٦	١٠,٨٦٦	٨٠,٠٤٠	صافي دخل الفوائد
٥,٥١٩	٧١	٥,٤٤٨	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٤٦,٦٣٤	٣,٥٤٢	٤٣,٠٩٢	دخل آخر
١٤٣,٠٥٩	١٤,٤٧٩	١٢٨,٥٨٠	
٢٦,٤٣٦	٥,٠٥٦	٢١,٣٨٠	موجودات غير متداولة *

* تمثل الموجودات غير المتداولة الممتلكات والمعدات.

٢٤ النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه المتضمن في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	
١٨,٥٩٧	٢٠,٣٣٤	نقد في الصندوق والخزينة (إيضاح ٤)
٣٧٠,٥٣٧	٩٥,٠٨٨	حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية (إيضاح ٤)
٢٢٣,٨٢٤	٢٢٩,٩٧٦	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ٩٠ يوماً أو أقل
٦١٢,٩٥٨	٣٤٥,٣٩٨	

٢٥ معاملات طرف ذي علاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ قائمة المركز المالي فيما يتعلق بمعاملات تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

مساهمين رئيسيين ألف دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
			٢٠١٨
-	٢٣,٣١٢	٣,٠٢٠	٢٦,٣٣٢
-	٦٢,٩٣٥	-	٦٢,٩٣٥
١٨٥,٤٤٠	٣,٠٨٢	٦,٨٣٨	١٩٥,٣٦٠
			٢٠١٧
-	٢٤,٨١٢	٣,١٣٢	٢٧,٩٤٤
-	٤٦,٩٥٨	-	٤٦,٩٥٨
٢١٦,٨٤٨	٣,٨٤٨	٨,٠٠٤	٢٢٨,٧٠٠

لم تسجل المجموعة أي مخصص اضمحلال / خسائر ائتمانية متوقعة على المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٠١٧.

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

مساهمين رئيسيين ألف دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
			٢٠١٨
-	١,٣٧٨	٢٧	١,٤٠٥
٦,١٠٧	٦٣	١٠٢	٦,٢٧٢
-	٤,١٤٢	-	٤,١٤٢
			٢٠١٧
-	٩٩٢	٣٠	١,٠٢٢
٣,٥٦١	٧١	١١٩	٣,٧٥١
-	٥,٥١٩	-	٥,٥١٩

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:

٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	
١٠,٩٦٩	١١,٢٦٠	مكافآت الموظفين

حصة موظفي الإدارة الرئيسيين في خطة حوافز أسهم الموظفين (راجع إيضاح ٤٠).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمه

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٦ تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يعكس الجدول أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بناءً على الفترة المتبقية من قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية، إلا في حالة ودائع العملاء. لقد تم تحديد بيان سيولة وداائع العملاء على أساس تواريخ الاستحقاقات الفعلية التي يوضحها تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع الفرعي ألف دينار بحريني	١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١١٥,٤٢٢	-	-	-	١١٥,٤٢٢	-	-	-	٧٥,٦٠٦	١٩١,٠٢٨
أدونات خزائنة	٦٢,٥٧٦	١٢٣,٢٩٢	٩٩,١٨٥	١٢٥,٣٢٧	٤١٠,٣٨٠	-	-	-	-	٤١٠,٣٨٠
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٩٥,٢٢٤	٣٧,٧٣٥	-	٦,٢١٥	٢٣٩,١٧٤	-	-	-	-	٢٣٩,١٧٤
قروض وسلف العملاء	٢٤٧,١٧٦	١٤٣,١٦٨	١٠٨,٩٢٨	١٣٦,٠٣٢	٦٣٥,٣٠٤	٨١٢,٠٣٢	٢٣٦,٢٠٠	٢٩,٠٣١	٥٩,٩٦١	١,٧٧٢,٥٢٨
أوراق مالية استثمارية	٣٣,٦٣٦	٢٤,٧٢٤	٢٩,٦٦٩	١٨,٧٢٩	١٠٦,٧٥٨	٢٩٩,٧٢٥	٢٦٠,٢٦٥	٢٨,٣٢٥	١٠٥,١٩٠	٨٠٠,٢٦٣
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٦,٩٣٥
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٦٤,٣١٩	-	-	-	٦٤,٣١٩	١٣,٥٣٠	-	-	-	٧٧,٨٤٩
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	٢٤,٤٧٠	٢٨٠	١,١٥٠	١,٦٤٣	٢٧,٥٤٣
مجموع الموجودات	٧١٨,٣٥٣	٣٢٨,٩١٩	٢٣٧,٧٨٢	٢٨٦,٣٠٣	١,٥٧١,٣٥٧	١,١٤٩,٧٥٧	٤٩٦,٧٤٥	٥٨,٥٠٦	٣٠٥,٣٣٥	٣,٥٨١,٧٠٠
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٥٦,٧٦٣	٧٩,٢٦٧	٢٢,٦٤٦	-	٢٥٨,٦٧٦	-	-	-	-	٢٥٨,٦٧٦
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	١,٩٩٦	-	١,٩٩٦	١٩٧,٠٠١	-	-	-	١٩٨,٩٩٧
اقتراضات لأجل	-	-	-	-	-	١٤٤,٥٤٢	-	-	-	١٤٤,٥٤٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	٢٥٨,٥٢٥	٣٤,٩٢٥	٨٧,٦٩٢	٩٩,١٥٦	٤٨٠,٢٩٨	١٦,١٠٢	-	-	١,٨٧٨,٠٨٠	٢,٣٧٤,٤٨٠
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	١٠٤,٥٦٦	-	-	-	١٠٤,٥٦٦	-	-	-	-	١٠٤,٥٦٦
مجموع المطلوبات	٥١٩,٨٥٤	١١٤,١٩٢	١١٢,٣٣٤	٩٩,١٥٦	٨٤٥,٥٣٦	٣٥٧,٦٤٥	-	-	١,٨٧٨,٠٨٠	٣,٠٨١,٢٦١
صافي	١٩٨,٤٩٩	٢١٤,٧٢٧	١٢٥,٤٤٨	١٨٧,١٤٧	٧٢٥,٨٢١	٧٩٢,١١٢	٤٩٦,٧٤٥	٥٨,٥٠٦	(١,٥٧٢,٧٤٥)	٥٠٠,٤٣٩
متراكم	١٩٨,٤٩٩	٤١٣,٢٢٦	٥٣٨,٦٧٤	٧٢٥,٨٢١	-	١,٥١٧,٩٣٣	٢,٠١٤,٦٧٨	٢,٠٧٣,١٨٤	٥٠٠,٤٣٩	-

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع الفرعي ألف دينار بحريني	١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٣٨٩,١٢٧	-	-	-	٣٨٩,١٢٧	-	-	-	٨٠,٣٠٩	٤٦٩,٤٣٦
أدونات خزائنة	٤٩,٩٢٩	١٣٥,٧٢٧	١٢٤,١٩٧	١١٧,٢٧٧	٤٢٧,١٣٠	-	-	-	-	٤٢٧,١٣٠
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٨٥,٢٠٥	٣٨,٦١٩	-	-	٢٢٣,٨٢٤	-	-	-	-	٢٢٣,٨٢٤
قروض وسلف العملاء	٢٤٧,٨٧١	١٥٨,٩٩٦	١٢١,٨٢٥	١٦٠,٣٥٨	٦٨٩,٠٥٠	٧٢٩,٧٠٩	٢٣٧,٢٤٧	٤٥,١٠٥	٣٩,٥٤٠	١,٧٤٠,٦٥١
أوراق مالية استثمارية	٢٩,٠٨٥	٢٩,٧٢٧	١٢,١٨٢	٧,٥٤٧	٧٨,٥٤١	٣٠٥,٢٤٨	٢٢٦,٤٤٢	٢٦,٨٩١	١١١,٨٦٣	٧٤٨,٩٨٥
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٦,٩٥٨
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٧٠,٢٤١	-	-	-	٧٠,٢٤١	٩,٤٣٩	-	-	-	٧٩,٦٨٠
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	٢٣,١٦٣	٣٠٤	١,٢٥٧	١,٧١٢	٢٦,٤٣٦
مجموع الموجودات	٩٧١,٤٥٨	٣٦٣,٠٦٩	٢٥٨,٢٠٤	٢٨٥,١٨٢	١,٨٧٧,٩١٣	١,٠٦٧,٥٥٩	٤٦٣,٩٩٣	٧٣,٢٥٣	٢٨٠,٣٨٢	٣,٧٦٣,١٠٠
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٦٨,٧٦١	٢٤,٧١١	-	-	١٩٣,٤٧٢	-	-	-	-	١٩٣,٤٧٢
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	٤٠,٨٠٤	٤٠,٨٠٤	٨١,٦٠٨	١٢٠,٥١٠	-	-	-	١٦١,٣١٤
اقتراضات لأجل	-	-	-	-	٤٨,٢١٢	١٥٠,٨٠٠	-	-	-	١٩٩,٠١٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	٣٤٤,٧١٠	٧٦,٦١١	٥٦,٨٣٩	٣٥,٤٠٥	٥١٣,٥٦٥	٥٣,٥٥٠	-	-	٢,٠٥٦,٤٦٢	٢,٦٢٣,٥٧٧
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	٨٤,٨٩٠	-	-	-	٨٤,٨٩٠	-	-	-	-	٨٤,٨٩٠
مجموع المطلوبات	٥٩٨,٣٦١	١٠١,٣٢٢	١٠٠,٠٥١	٧٦,٢٠٩	٨٨٠,٩٤٣	٣٣٤,٨٦٠	-	-	٢,٠٥٦,٤٦٢	٣,٢٦٢,٦٠٠
صافي	٣٧٣,٠٩٧	٢٦١,٧٤٧	١٥٣,١٥٣	٢٠٨,٩٧٣	٩٩٦,٩٧٠	٧٣٢,٦٩٩	٤٦٣,٩٩٣	٧٣,٢٥٣	(١,٧٧٦,٠٨٠)	٥٠٠,٨٣٥
متراكم	٣٧٣,٠٩٧	٦٣٤,٨٤٤	٧٨٧,٩٩٧	٩٩٦,٩٧٠	-	١,٧٣٩,٦٦٩	٢,٠١٤,٦٧٨	٢,٠٧٣,١٨٤	٥٠٠,٨٣٥	-

٢٧ مشتقات مالية

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تعطي الحق وليس الالتزام إما لشراء أو بيع كمية محددة من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

ترتبط معظم أنشطة تداول المشتقات المالية للمجموعة بمعاملات متوازنة مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة بعض مراكز صرف العملات الأجنبية مع توقع الاستفادة من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات والمؤشرات. تشمل هذه الفئة أيضاً المشتقات المالية التي لا تستوفي متطلبات التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

وضعت المجموعة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. يتضمن جزء من عملية إدارة المخاطر بإدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. إن من سياسة المجموعة تقليل التعرض لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة. بالنسبة للاستراتيجيات المطبقة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين ٣٥ و ٣٦ على التوالي.

وكجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات تستخدم المجموعة مشتقات مالية لأغراض تحوط العملات وتغيرات أسعار الفائدة. يتحقق ذلك من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات فإنه يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط، وتفاصيل البند المحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية، حسب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية المحوطة لمخاطر أسعار الفائدة على قروض وسندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والدين الصادر والصناديق المقترضة الأخرى. تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر عملة معينة على وجه التحديد ومقايضات أسعار الفائدة لتحوط مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط هذه، إن المصادر الرئيسية لعدم الفعالية هي عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط. تخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما ينتج عنه تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة:

أقل من شهر واحد	من ١ إلى ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
تحوط الأوراق المالية الاستثمارية				
٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
٣,٧٧٠	-	١٤,٤٠١	٢٥٥,٥٠٠	٣١٣,١٣٣
٣%	٠%	٥%	٥%	٦%
٣١ ديسمبر ٢٠١٧				
-	٤٧١	١٥,٠٨٠	٢٥٠,٣٨٧	٢٦٩,٢٣٢
٠%	٣%	٣%	٥%	٥%

تم تضمين أداة التحوط ضمن بند الفوائد المستحقة القبض والموجودات الأخرى في قائمة المركز المالي.

إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. إن استخدام المشتقات المالية تحكمه سياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود مشتقات مالية لغرض التقليل من المخاطر الناجمة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى بيان بقيمتها الاعتبارية. إن القيمة للاعتبارية هي قيمة الموجود الذي يخض المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، وتمثل الأساس لقياس التغير في قيمة المشتقات المالية. إن القيم الاعتبارية تدل على حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	القيمة الاعتبارية
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	٤٦٨	٤٥٨	١٢٥,٧٧٣
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة			
مقايضات سعر الفائدة	١٠,٨٠٠	٤,٣٤٣	٥٨٦,٨٠٤
	١١,٢٦٨	٤,٨٠١	٧١٢,٥٧٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	القيمة الاعتبارية
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	١٤٧	٦٤٧	١٠٤,١٦١
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة			
مقايضات سعر الفائدة	٧,٤٦٧	٥,٩٩٢	٥٣٥,١٧٠
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي			
مقايضات سعر الفائدة	١٠٠	-	٤٩,٠١٠
	٧,٧١٤	٦,٦٣٩	٦٨٨,٣٤١

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة. يتم التعامل في العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة هي بمثابة عقود أسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص تحدد فيها أسعار فائدة آجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية على أساس قيمة اعتبارية محددة. وبالنسبة لعقود مقايضات أسعار الفائدة تتبادل الأطراف عادة مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة الاعتبارية المحددة لعملة واحدة. بالنسبة لعقود مقايضات العملات فإنه يتم تبادل المدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة والمبالغ الاعتبارية بعملة مختلفة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمتع

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٧ مشتقات مالية تتمتع

تحوطات القيمة العادلة تتمتع

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود التحوط:

٢٠١٧		٢٠١٨		سندات (الأوراق المالية الاستثمارية)
القيمة المتراكمة لتعديلات تحوط القيمة العادلة على بند التحوط المتضمن في القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة المتراكمة لتعديلات تحوط القيمة العادلة على بند التحوط المتضمن في القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	
٣٢,٣٥٩	١٣,٩٠٣	١٦,٠٨٢	٢,٣٧٤	
٢٣١,٦٢٥	-	-	٢٣١,٦٢٥	
٢٦٣,٩٨٤				
ارتباطات				
١٢٠,٦٤٩	-	-	١٢٠,٦٤٩	
١٢٠,٦٤٩				
٣٨٤,٦٣٣				
(٤٠,٤٧)	٥٢١,٣١٦	(٧,٩٦٤)	٥٧٤,٣٥٥	

للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، قامت المجموعة بإثبات صافي خسارة بمبلغ وقدره ١,٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٧): صافي خسارة بمبلغ وقدره ٠,٥ ألف دينار بحريني، والذي يمثل خسارة ناتجة عن أدوات التحوط. بلغ إجمالي المكسب الناتج من بنود التحوط العائدة إلى مخاطر التحوط ٢٩٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٧): خسارة بمبلغ وقدره ١٩٠ ألف دينار بحريني.

تحوطات التدفقات النقدية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لم تحتفظ المجموعة بأية أدوات للتحوط من تعرضات التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تحتفظ المجموعة بالأدوات التالية للتحوط من تعرضات التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية:

من ١ إلى ٥ سنوات	من ٣ أشهر إلى سنة واحدة	مقايضات سعر الفائدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
-	٤٩,٠١٠	القيمة الاسمية (ألف دينار بحريني)
%	%٣	متوسط سعر الفائدة الثابت

تم تضمين أداة التحوط ضمن بند الفوائد المستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي.

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود التحوط:

٢٠١٧		٢٠١٨		اقتراضات لأجل
احتياطي التدفقات النقدية ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	احتياطي التدفقات النقدية ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	
١٠٠	٤٩,٠١٠	-	-	

٢٨ ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات القبول لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات الائتمانية الجزء غير المستخدم للارتباطات التعاقدية لتقديم قروض واعتمادات تجدد تلقائياً، بشكل خاص على هيئة قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية على الارتباطات بتقديم الائتمان، يحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الارتباطات غير المستخدمة، إلا أنه من المتوقع أن يكون مقدار الخسارة المحتمل الذي لا يمكن تحديده بسهولة، ومن المتوقع أن يكون أقل بكثير من مجموع الارتباطات غير المستخدمة لأن معظم الارتباطات بتقديم الائتمان مرهونة باحتفاظ العملاء على معايير ائتمانية محددة. إن الارتباطات عادة تواريخ إنتهاء محددة أقل من سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

إن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (متضمنة للاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول تلزم المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حالة فشل العميل في الوفاء بالتزاماته خاضعة لشروط معينة محددة في العقد. إن الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم تضمينها ضمن خطابات الضمان لديها مخاطر سوقية في حالة إصدارها أو تقديمها بأسعار فائدة ثابتة، إلا أن هذه العقود تتم أساساً بأسعار فائدة عائمة.

لدى المجموعة الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	عند الطلب ألف دينار بحريني	أقل من ٣ أشهر ألف دينار بحريني	من ٣ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
التزامات محتملة				
	٢,٣٧٤	١٦,٠٨٢	١٣,٩٠٣	٣٢,٣٥٩
	٢٣١,٦٢٥	-	-	٢٣١,٦٢٥
				٢٦٣,٩٨٤
ارتباطات				
	١٢٠,٦٤٩	-	-	١٢٠,٦٤٩
				١٢٠,٦٤٩
				٣٨٤,٦٣٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	عند الطلب ألف دينار بحريني	أقل من ٣ أشهر ألف دينار بحريني	من ٣ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
التزامات محتملة				
	١,٣٠٧	١٧,٤٨١	١٨,٤٦٧	٣٧,٢٥٥
	٢٣٠,٦٢٠	-	-	٢٣٠,٦٢٠
				٢٦٧,٨٧٥
ارتباطات				
	١١٧,٦٧٠	-	-	١١٧,٦٧٠
				١١٧,٦٧٠
				٣٨٥,٥٤٥

لا تتوقع المجموعة بأن جميع ارتباطاتها سوف يتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

ارتباطات عقود التأجير التشغيلية - المجموعة كمستأجر

دخلت المجموعة في اتفاقيات تأجير تجارية على الممتلكات، فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للنفذ كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	خلال سنة واحدة
٨١٥	٧٨٥	
١,٩٣٩	١,٧٢٠	بعد سنة واحدة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات
٤,٠٣٩	٣,٦٠٣	أكثر من خمس سنوات
٦,٧٩٣	٦,١٠٨	

٢٩ إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة، بشكل سريع وفعال، عنصراً حاسماً لضمان السلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. تشتمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة منتظمة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي تم تحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم المجموعة أفضل ممارسات إدارة المخاطر والكوادر البشرية المؤهلة وذوات الخبرة.

كغيرها من المؤسسات المالية، تواجه المجموعة عدة مخاطر في أنشطتها وعملياتها تشتمل على (١) مخاطر الائتمان؛ (٢) مخاطر السوق (متضمنة على مخاطر سعر الفائدة ومخاطر العملة ومخاطر أسعار الأسهم)؛ (٣) مخاطر السيولة، (٤) المخاطر القانونية (٥) المخاطر التشغيلية، كما هو مفصل أدناه.

إن مجلس إدارة البنك هو المسئول بالكامل عن إدارة المخاطر. بينما يتعين على المجلس تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجيات المجموعة بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. إن لجنة إدارة المخاطر ولجنة مخاطر الدول ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي تتألف من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، وهي لجان إدارية رفيعة المستوى مسئولة عن الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بالمخاطر والسياسات والإجراءات ومراجعة تنفيذ قراراتها.

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بقائمة المركز المالي على المستوى الجزئي كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والسيولة. تقوم لجنة مخاطر الدول بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بالدول التي تم تحديدها للقيام بالأعمال التجارية. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية العامة للبنك من خلال وضع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي ومعايير بازل وتنفيذ الرقابة المطلوبة.

إن قسم إدارة المخاطر والائتمان هو المسئول عن الإشراف على إدارة المخاطر في داخل البنك. كما أنه المسئول عن النظر في خصائص المخاطر المرتبطة بالمنتجات الجديدة والحالية والأنشطة والدول والأقاليم والقطاعات وتقديم التوصيات اللازمة إلى السلطات المختصة. كما أنه المسئول عن إدخال أو تعديل السياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر وحدود التعرضات للتخفيف من هذه المخاطر بموافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو المجلس أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. كما يضع قسم إدارة المخاطر والائتمان الأنظمة والعمليات لمراقبة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، كما أنه المسئول عن إدخال أدوات لإدارة المخاطر. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام بأحكام سياسات مخاطر الائتمان الموضوعية. هذا ويصدر قسم إدارة المخاطر والائتمان تقارير منتظمة عن تعرضات مخاطر الائتمان ويقوم بمراجعة التصنيف الائتماني ومراقبة حدود الائتمان. إن رئيس الائتمان / رئيس الاستثمار المعنيين في قسم إدارة المخاطر والائتمان هما إحدى الموقعين على تقديم رأي مستقل بشأن اعتماد مقترحات الائتمان والاستثمار. إن رئيس إدارة المخاطر هو رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان ويقدم تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، وبذلك يضمن استقلالية عملية إدارة المخاطر. وبالإضافة لما هو مذكور أعلاه، يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية والتخطيط، بإعداد وثائق معدلات قبول المخاطر وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي للبنك، وتقييم هذه الوثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي مخاطر العنصر ٢ وتحدد المستوى المطلوب من احتياطي رأس المال للبنك. كما أن قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئول عن التأكد من الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية المتعلقة بإدارة المخاطر مثل الأخذ باستخدام المبادئ التوجيهية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ و عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي وما إلى ذلك في البنك.

يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات وإذا لزم الأمر فإنه يقوم باقتراح السبل لمواصلة تطوير الإجراءات الداخلية. أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة، وكيفية إدارة المجموعة لهذه المخاطر موضحة في الفقرات التالية.

٣٠ مخاطر الائتمان وتركزها

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. يظهر تركيز مخاطر الائتمان عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في الأدوات المالية في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى.

إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة تتمثل في احتمال إخلال الطرف الآخر بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة التعرضات الائتمانية باستمرار وتقليل المعاملات مع أطراف محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة، وتنوع أنشطة الإقراض لتفادي تركيزات غير مرغوبة للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في أماكن أو قطاعات معينة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بضمانات خاصة بالائتمان مع الأطراف الأخرى، في الحالات التي تستدعي ذلك، والحد من فترة التعرض للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على مخاطر الائتمان في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي والمخاطر الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكल الائتمان ومصدره للسداد.

وتتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان، وهي مستقلة عن وحدات الأعمال، قبل الحصول على الموافقة من قبل السلطة المختصة. لدى البنك مستويات صلاحيات موافقة متدرجة تبعاً لمدى المخاطر، تتألف من الأفراد الذين تبنت جدرائهم بالائتمان والاستثمار ولجنة إدارة المخاطر ولجان المجلس. يتم مراجعة جميع السياسات المتعلقة بالائتمان من لجنة المخاطر التابعة للمجلس ويتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تقوم المجموعة بوضع استراتيجيات الأعمال والمخاطر المحددة المتعلقة بالشركات والخدمات المصرفية للأفراد، وأنشطة الاستثمار وأقسام الخزائن ضمن نطاق سياسات وإجراءات المخاطر الخاصة بالمجموعة. وتناقش أية مخاطر إضافية مرتبطة بتلك الاستراتيجيات في اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ويتم تطبيق معايير مخاطر الرقابة اللازمة من خلال إدخال تعديلات على السياسات والإجراءات والتعاميم. كما تقوم المجموعة بوضع استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر على أساس سنوي، وتقوم بمتابعة تطورات تلك الاستراتيجيات.

تقع مسؤولية المراقبة والمتابعة اليومية لتعرضات الأفراد المقترضين أو تعرضات الأطراف الأخرى على وحدة الأعمال المعنية. وتتأكد وحدة إدارة ائتمان المجموعة والتي تعتبر جزءاً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم تقديمها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما أنها تقوم بمراقبة أية تجاوزات على الحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة عن السداد والالتزامات المنتهية الصلاحية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخير في السداد، إن وجدت.

يتم وضع حدود ائتمانية لجميع العملاء بعد تقييم دقيق لجدرائهم الائتمانية واعتمادها (بحسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما أنها تخضع لمعايير حدود التعرض الائتمانية الكبيرة لمصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية للفروع الخارجية. تتطلب الإجراءات الموحدة الموضحة في دليل الإجراءات الائتمانية الخاصة بالمجموعة، خضوع جميع المقترحات الائتمانية لفحص مفصل من قبل مسؤولي الائتمان والاستثمار المعنيين، وللذات يشكلان جزءاً من عملية الموافقة المكونة من ثلاثة توافيق وتعمل مستقلة عن وحدات الأعمال الأخرى.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعية وتكوين المحفظة بصورة مستمرة لتحقيق أقصى عائد للمخاطر المعدلة وخفض مستوى حدود الاضطرال وتراكم الاعتمادات الهامشية. تراقب المجموعة مخاطر التركيز عن طريق وضع حدود قصوى للتعامل مع الأفراد المقترضين أو الأطراف الأخرى والبلد والبنك والقطاع الصناعي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد عمل تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبيوند قائمة المركز المالي والمشتقات المالية. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس إجمالي، قبل أثر التقليل من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	
٤٥٠,٨٣٩	١٧٠,٦٩٤	أرصدة لدى بنوك مركزية
٤٢٧,١٣٠	٤١٠,٣٨٠	أذونات خزائنة
٢٢٣,٨٢٤	٢٣٩,١٧٤	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٧٤٠,٦٥١	١,٧٧٢,٥٢٨	قروض وسلف العملاء
٦٨٣,٠٩٠	٧٣٣,٠١٤	اوراق مالية استثمارية
٦٦,٩٣٣	٦٢,٠٢١	فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
٣,٥٩٢,٤٦٧	٣,٣٨٧,٨١١	
٢٦٧,٨٧٥	٢٦٣,٩٨٤	التزامات محتملة
١١٧,٦٧٠	١٢٠,٦٤٩	ارتباطات
٣٨٥,٥٤٥	٣٨٤,١٣٣	
٣,٩٧٨,٠١٢	٣,٧٧٢,٤٤٤	

المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة إئتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة إئتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
---	---	---	----------------

سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

١٦٩,٧٩٠	-	١٦٩,٧٩٠	درجة عالية (AAA إلى A-)
٤٠٠,٧٦٣	-	١٦١,٤٨٠	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
٥٧٠,٥٥٣	-	٤٠٠,٠٧٣	المجموع
(٦١٥)	-	(٥٣٢)	مخصص الخسارة / الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٦٩,٩٣٨	-	١٦٠,٩٤٨	صافي القيمة المدرجة

سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة

٦٤,٢٥١	-	٦٤,٢٥١	درجة عالية (AAA إلى A-)
٤٧٢,٧٦٩	-	٢٣,٧٢٠	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
٥٣٧,٠٢٠	-	٥١٣,٣٠٠	المجموع
(٤)	-	(٤)	مخصص الخسارة / الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٣٧,٠١٦	-	٥١٣,٢٩٦	صافي القيمة المدرجة

ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية

١١٢,٥٧٩	-	١١٢,٥٧٩	درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)
٢٢٤,٢١٩	-	٣١,٤٥٩	درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)
٤٧,٢٩٤	-	٦,٨٨٧	دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)
١,٤٥٣	١,٤٤٧	-	متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)**
٣٨٥,٥٤٥	١,٤٤٧	٣١٢,٢٢٦	المجموع
(١,٤٠٨)	-	(٥٦٤)	مخصص الخسارة / الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣٨٤,١٣٧	١,٤٤٧	٣١١,٦٦٢	صافي القيمة المدرجة

* تتضمن درجة المعيار الأساسي على استثمارات غير مصنفة بمبلغ وقدره ٦,١٤٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ١,٤٦٩ ألف دينار بحريني).

** تتضمن هذه التعرضات غير المدرجة في الميزانية بالأساس على ضمانات الأداء.

يوضح الجدول التالي التحليل الائتماني للموجودات المالية المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢٠١٧	٢٠١٨	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
سندات الدين الاستثمارية			
٣,٢٦٦	-		
-	٧٥٢		
٣,٢٦٦	٧٥٢		

٣٢,٢ ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

إن مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة يعتمد على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. يتم تطبيق التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كالتالي:

- للاقتراض التجاري، حقوق على الممتلكات العقارية والضمانات المصرفية؛
- للاقتراض الأفراد، الرهون العقارية على العقارات السكنية؛
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية؛ و
- الأوراق المالية المتداولة في السوق.

كما تحصل المجموعة على ضمانات من الشركات الأم على قروض شركاتها التابعة.

تراقب المجموعة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال عملية مراجعتها لمدى ملائمة مخصص خسائر الاضمحلال.

ومن سياسة المجموعة بيع عقاراتها المستحوذة بشكل منظم. ويتم استخدام متحصلات البيع في خفض أو سداد المطلوبات المعلقة وبصفة عامة، لا تشغل المجموعة عقاراتها المستحوذة للاستخدام التجاري.

المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة إئتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة إئتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
---	---	---	----------------

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

قروض وسلف العملاء - قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة

٥٢٣,٧٦٨	-	٥٢٣,٧٦٨	درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)
٨,٤٠٣	-	٨,٤٠٣	درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)
١٠,٩٣٩	-	١٠,٩٣٩	دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)
١٠,٤٢٩	-	-	متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)
٥٢٣,٥٣٩	١٠,٤٢٩	١٩,٣٤٢	٥٢٣,٧٦٨
(١٥,٢٩٩)	(٥,٥٤٥)	(٤,٦٧٦)	(٥,٠٧٨)
٥٣٨,٢٤٠	٤,٨٨٤	١٤,٦٦٦	٥١٨,٦٩٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

قروض وسلف العملاء - قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة

٤٧٨,٨٨٨	-	٤٧٨,٨٨٨	درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)
١٢,٥٤٤	-	١٢,٥٤٤	درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)
١٢,٣٣١	-	١٢,٣٣١	دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)
١١,١٧٨	-	-	متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)
٥١٥,٣٤١	١١,١٧٨	٢٥,٢٧٥	٤٧٨,٨٨٨
(١٨,٣٣٩)	(٨,٢٣٦)	(٦,٣٥١)	(٤,١٥٢)
٤٩٦,٠٠٢	٢,٩٤٢	١٨,٩٢٤	٤٧٤,٣٣٦

المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة إئتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة إئتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
---	---	---	----------------

سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

١٤٤,٥٢٦	-	١٤٤,٥٢٦	درجة عالية (AAA إلى A-)
٤٤٦,٩٦٨	-	٣٠٨,٨٣٧	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
٥٩١,٤٩٤	-	١٣٨,١٣١	المجموع
(٤٨٥)	-	(٣٤٠)	مخصص الخسارة / الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٩١,٠٠٩	-	١٣٧,٧٩١	صافي القيمة المدرجة

سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة

٧٤,٢٥٤	-	٧٤,٢٥٤	درجة عالية (AAA إلى A-)
٤٧٧,٣٨٤	-	١٨,٧٨٩	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
٥٥١,٦٣٨	-	١٨,٧٨٩	المجموع
(٥)	-	-	مخصص الخسارة / الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٥١,٦٣٣	-	١٨,٧٨٩	٥٣٢,٨٤٤

ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية

١١٢,٩٥٤	-	١١٢,٩٥٤	درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)
٢٠٣,٨٧٨	-	٤٣,١٥٨	درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)
٦١,٩٣١	-	٦١,٢٩٦	دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)
٥,٨٧٠	-	-	متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)**
٣٨٤,٦٣٣	٥,٨٧٠	١٠٤,٤٥٤	٢٧٤,٣٠٩
(٩٨٦)	-	(٤٦١)	(٥٢٥)
٣٨٣,٦٤٧	٥,٨٧٠	١٠٣,٩٩٣	٢٧٣,٧٨٤

٣٢ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية تتمه

٣٢,٢ ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى تتمه

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	
١١,٣٨٣	٩,١٦٥	موجودات المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض إدارة مخاطر القروض والسلف:
		- النقدية
١١٦,٧٩٢	٦٠,٩١٦	- إقراض الرهن العقاري
٨٠٦,٩٥٧	٩٧٨,٦٩٤	- الأدوات المالية
٣٤,٦٨٦	٤٢,٤٠٩	- أخرى*
٨,٦٨٤	٨٠,٥٧١	

* تشمل الموجودات الأخرى على تحديد الحقوق والضمانات المصرفية والوثائق العامة وسياسات التأمين وخطابات العرض والسندات الإذنية واتفاقيات القروض لأجل والقاطرات والسفن.

٣٢,٣ المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال

(أ) الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من وقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك النظرة المستقبلية.

(ب) درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقرض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد المخاطر الافتراضية التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. تم تخصيص لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن المقرض. تخضع التعرضات لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل التعرضات إلى مختلف درجات المخاطر الائتمانية.

(ج) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات ويتم تحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تشهد التعرضات الخاصة بالبنك. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة الفعلية والبطالة والنمو الائتماني المحلي وأسعار النفط وإيرادات الحكومة المركزية وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

(د) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية، والتصنيفات الخارجية للمخاطر، ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، وقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يتجاوز موعد استحقاقه الموجود لأكثر من ٣٠ يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد من:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة ٣٠ يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحولات بين (المرحلة الأولى) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً (والمرحلة الثانية) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

(هـ) إعادة تفاوض الموجودات المالية

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعمل وعوامل أخرى لا علاقة لها بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث.

يتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها نتيجة أسباب ائتمانية على مدى ١٢ شهراً الماضية ضمن المرحلة الثانية. وتعتبر فترة ١٢ شهراً كافية لفحص مدى كفاية التدفقات النقدية وفحص الأداء المرضي على أساس الشروط المعدلة لإعادة الهيكلة.

(و) تعريف التعثر في السداد ومعدلات التحسن

تعتبر المجموعة الإداة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ٣ (المضحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقرض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٩٠ يوماً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية مضحلة ائتمانياً على قرق للعقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي للدين أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقرض سيعلن إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقرضين أو الجهات المصدرة في المجموعة أو الشروط الاقتصادية التي ترتبط بالتعثر في السداد في المجموعة. يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حاله تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المرجح إن يسدد المقرض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسهيل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛

- تجاوز المقرض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً؛ و

- تصنيف المقرض على أساس ٩ أو ١٠ وفقاً لدرجات التصنيف.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد بشكل كبير مع الإجراءات التي تطبقها المجموعة وذلك لأغراض رأس المال التنظيمي.

يتم اعتبار الأداة المالية على أنه «متحسن» ولذلك يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة ٣ عندما لا تكون أي من معايير التعثر في السداد موجودة على الأقل لمدة ١٢ شهراً متتالية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة ٢ أو المرحلة ١ بمجرد تحسنه على درجة الائتمان المحدثة، في وقت التحسن، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية مقارنة عند الإثبات المبدئي.

(ز) إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر التاريخية في السداد. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلية السابقة والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات مرجعية اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم عمل مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

(ج) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والتمتيريات:

(1) احتمالية حدوث التعثر في السداد: (probability of default)؛
(2) الخسارة في حالة التعثر في السداد: (loss given default)؛ و
(3) قيمة التعرض عند التعثر في السداد: (exposures at default).

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات الأسواق للوصول إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف الأخرى أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاقات المتبقية بالنسبة للتعرضات والمعدلات المقدرة للدفع المسبق.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات ما يلي:

1. معدلات التحسن: تعرف على أنها نسبة من الحسابات التي تقع ضمن التعثر في السداد ولكنها تمكنت من تجاوز التعثر في السداد لتصنف كحسابات منتجة.
2. معدلات الاسترداد: تعرف بأنها نسبة قيمة التصفية مقارنة بالقيمة السوقية للضمان الأساسي المحتفظ بها في وقت حدوث التعثر في السداد، كما تقوم بحساب معدلات الاسترداد المتوقعة من المطالبات العامة للموجودات الفردية وذلك كجزء من التعرضات غير المضمونة.
3. معدلات الخصم: تعرف بأنها قيمة الفرص غير المستفاد منها لاسترداد القيمة التي لم تتحقق في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة، بالنسبة للرتبانات القترارض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي تم سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم أخذ العمر التعاقدي في الاعتبار لحساب استحقاق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية ذات تواريخ استحقاق محددة، بينما، القروض المتجددة وقروض السحوبات على المكشوف التي لديها استحقاقات لمدة تكون 3 سنوات في (المرحلة الثانية) وتواريخ استحقاق لمدة سنة واحدة في (المرحلة الأولى) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تتضمن ما يلي:

- (1) درجات المخاطر الائتمانية؛
- (2) نوع المنتج؛ و
- (3) الموقع الجغرافي للمقرض.

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد بأن التعرضات ضمن مجموعة معينة تبقى متماثلة بشكل دقيق.

فيما يتعلق بالمحافظ التي يوجد لدى المجموعة بيانات تاريخية محدودة، يتم استخدام المعلومات المرجعية الخارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخلياً. تعتبر المحافظ التي يتم فيها الاستعانة بالمعلومات المرجعية الخارجية، بمثابة مدخلات جوهرية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك كما يلي:

- (1) بنوك ومؤسسات مالية؛
- (2) حكومية؛ و
- (3) أوراق مالية استثمارية (أدوات الدين).

٣٣ القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للضغوط المالية التي يواجهها المقرض، بدلاً من امتلاك الضمانات أو الحصول على ضمانات إضافية. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح للوقت عندما يتم تقديم تلك التنازلات أو التعديلات نتيجة للضغوط المالية الحالية أو المتوقعة للمقرض ولم تكن المجموعة قد وافقت عليها إذا كان المقرض يتمتع بقوة مالية جيدة.

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية المعاد تفاوضها خلال السنة:

	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني
قروض وسلف العملاء		
قروض تجارية	٤٢,١٥١	٨٣,٨٨٤
قروض استهلاكية	٣,٠٩٩	٥,٨٥٥
	٤٥,٢٥٠	٨٩,٧٣٩

٣٤ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم وأسعار السلع الأساسية والمشتقات المالية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحنى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لقد وضعت المجموعة سياسات واضحة لإجراء الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية التي تنص على حدود لهذه الأنشطة. يتم عمل الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تقوم المجموعة بأي من أنشطة المتاجرة بالسلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع إيضاح ٣٥.

تستخدم المجموعة نموذج داخلي للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس مخاطر السوق العامة في محفظة المتاجرة للمجموعة وجميع مراكز صرف العملات الأجنبية. لقد تم اعتماد النموذج الداخلي من قبل مصرف البحرين المركزي. يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بواقع درجة ثقة تعادل 99٪ مع فترة احتفاظ لمدة 1٠ أيام، مما يعني أن هناك 1٪ إمكانية خسارة تزيد عن مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتملة من قبل النموذج. فيما يلي القيمة المعرضة للمخاطر المحتملة بناءً على المعايير المذكورة أعلاه كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني
صرف العملات الأجنبية	١٩٩	١٤٧
سعر الفائدة	٣	٢
	٢٠١	١٤٩

يقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بإجراء الاختبار الرجعي وفقاً للأنظمة ملاءة رأس المال لمخاطر السوق الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للتأكد من أن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر والافتراضات المستخدمة لاحتساب أرقام القيمة المعرضة للمخاطر هي موثوق بها. يتم إجراء الاختبار الرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد حسب الربح والخسارة الفعلية (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد بالمتوسط اليومي للربح والخسارة الفعلية) وكذلك الاختبار الرجعي الافتراضي (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع الربح والخسارة المشتقة من المراكز الثابتة) بشكل يومي وفقاً للأنظمة مصرف البحرين المركزي. إن الهدف من ذلك هو التأكد بأن الفرضيات المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر معقولة وتوفر رقم للقيمة المعرضة للمخاطر الذي يعد مؤشراً جيداً للخسائر المحتملة في مراكز التداول. خلال السنة، أظهر الاختبار الرجعي نتائج مرضية.

كما تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط لتحديد الأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن تؤثر بدرجة عالية على مراكز التداول المتخذة من قبل المجموعة. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، فإنه يتم إجراء تقييم للنماذج الداخلية من قبل قسم التدقيق الداخلي للبنك وكذلك من قبل مستشار خارجي.

٣٥ مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض المركز المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

إن من سياسة المجموعة الاحتفاظ بموجوداتها ومطلوباتها غير المتطابقة في مستويات مستقرة ومقبولة للحفاظ على صافي دخل فوائده منتظمة. تراقب المجموعة مستويات مخاطر أسعار الفائدة على أساس حدود الفجوات / حدود الفترات. كما تستخدم المجموعة احتمالات «ماذا لو» للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهام حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات الصرف الأجنبي لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق أمين الخزانة العالمي، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة على أساس دوري.

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، فإن الزيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة الاثني عشر شهراً القادمة بما يقارب ٢٢,٥٦٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: زيادة بمقدار ١٧,٣٣٨ ألف دينار بحريني). ومع ذلك، فإن الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية قد لا يكون افتراضاً عملياً في البيئة الحالية، نظراً إلى المستويات المنخفضة الحالية لأسعار الفائدة، وبالتالي الحد من حركة الانخفاض في أسعار الفائدة عند ٠٪، مما يترتب على ذلك تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد بما يقارب ٢٢,٥٦٨ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: ١٦,١١٥ ألف دينار بحريني). ومن ناحية أخرى، فإن زيادة نطاق أسعار الفائدة عن مستوياتها الحالية هو الأكثر احتمالاً والذي سوف يعود بالفائدة على البنك.

	معدل الصدمة المتوقعة (٢٠٠+) نقطة أساسية		معدل الصدمة المتوقعة (٢٠٠-) نقطة أساسية	
	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	٢٠١٧ ألف دينار بحريني
دينار بحريني	١٢,٠١٠	١١,٥٥٧	١٢,٠١٠	١١,٥٥٧
دولار أمريكي	١٠,٤٤٨	٥,٤٦٨	١٠,٤٤٨	٤,٢٦٩
دينار كويتي	٩١٩	١,٤٧١	٨٠٣	١,٠٤٧
أخرى	(٨٠٩)	(٧٥٨)	(٨٠٩)	(٧٥٨)
المجموع	٢٢,٥٦٨	١٧,٣٣٨	٢٢,٥٦٨	١٦,١١٥

إن الزيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير سلبي على أسهم حقوق الملكية بما يقارب ٤,٦٪ بإجمالي ٢٤,١٦٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٠,٧٠٢٪، ٣٧,٩٥٥ ألف دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير إيجابي على أسهم حقوق الملكية بما يقارب ٤,٦٪ بإجمالي ٢٤,١٦٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٢٠,٧٠٢٪، ٣٧,٩٥٥ ألف دينار بحريني).

٣٦ مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب في قيمة العملة الرئيسية للأدوات المالية نتيجة تغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني.

لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية غير الاستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

٢٠١٧ ألف دينار بحريني معادل فائض (عجز)	٢٠١٨ ألف دينار بحريني معادل فائض (عجز)	
٣٣,٥٤٠	٨٢,٨٢٥	الدولار الأمريكي
١٤٧	٣,٣٨٧	اليورو
٢,٨٦١	١٢,٦٩٥	دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)
١,٠٣٩	(٦١٤)	الدينار الكويتي
٢٨٥	(١,١٢٧)	أخرى

بما أن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تمثل مخاطر عملة هامة. بالنسبة لتأثير حساسية العملة على القيمة المعرضة للمخاطر راجع (إيضاح ٣٤).

لقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من أنها ضمن الحدود الموضوعه. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط خصوصاً مقابل مخاطر العملة المحددة.

٣٧ مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهام حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغيرات في القيمة المماثلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدبر المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

إن التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة، هو كالتالي:

التأثير على أسهم حقوق الملكية	أسهم حقوق الملكية المتداولة		٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني	التأثير على أسهم حقوق الملكية
	٢٠١٧ ألف دينار بحريني	٢٠١٨ ألف دينار بحريني			
بورصة البحرين	٩,١٦٠	١١,٤٦٠	± ١٥٪	١,٧١٩	١,٣٧٤
أسواق الأوراق المالية الأخرى	٢٦,٠٨٢	٢٦,٨٠٤	± ١٥٪	٤,٠٢١	٣,٩١٢
				٥,٧٤٠	٥,٢٨٦

٣٨ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة بسبب اختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نزوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتداول. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بمختلف الدائع القانونية لدى بنوك مركزية، واتخذت خطوط الائتمان من مختلف البنوك والمؤسسات المالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزينة وتنص على توجيهات واضحة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها وحدود الفجوات بموجب الفاصل الزمني من سلم الاستحقاقات وحدود التدفقات النقدية المتراكمة بموجب الفاصل الزمني ونسب السيولة المختلفة التي يتوجب الاحتفاظ بها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى إستراتيجية السيولة السنوية.

إن من سياسة البنك الاحتفاظ بموجوداته في موجودات ذات سيولة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزينة والسندات الحكومية لضمان توافر الأموال لتلبية الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من ودايع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزء من قاعدة الودائع المستقرة للبنك ومصدر التمويل الأساسي.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق أمين الخزينة العالمي، الذي يراقب عن كثب مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وبأن التمويل لا يتركز في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد عمل تحليل شامل للحالة.

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (متضمنة الفائدة) بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصصة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	تحت الطلب ألف دينار بحريني	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	شهر واحد إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	سنة واحدة إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٠٩,٧٦١	٤٧,٠٩٣	٧٠,٧٣٢	٣٢,٧١٢	١٥٩	١,٢٠٧	-	-	-	٢٦١,٦٦٤
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	٥٩١	٧٨٣	٣,٩٢٩	٣,٢٢٥	٢٠٨,٥٨٢	-	-	-	٢١٧,٢١٠
اقتراضات لأجل	-	-	٢,٥٥٨	-	٢,٥٥٨	١٤٧,١١٣	-	-	-	١٥٢,٢٢٩
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	١,١٠٤,١٩٣	٢٤٣,٠٤٩	١٦١,٦٧٠	٣٦٦,٧٣٥	٤٤٦,٠٨٦	١٠٠,٧٧٢	٢	-	-	٢,٤٢٢,٥٠٧
مجموع المطلوبات المالية غير المخصصة	١,٢١٣,٩٥٤	٢٩٠,٧٣٣	٢٣٥,٧٤٣	٤٠٣,٣٧٦	٤٥٢,١٢٨	٤٥٧,٦٧٤	٢	-	-	٣,٠٥٣,٦١٠
خطابات ضمان	٢٣١,٦٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٣١,٦٢٥
إرتباطات القروض غير المسحوبة	١٢٠,٦٤٩	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢٠,٦٤٩
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(٧,١٨٧)	(٤,٦٧٣)	(١٥,٥٥٥)	(٢٢,٦١٣)	(٣٥٩,٣١٨)	(٣٠٣,٩٣٢)	(٥٧,٣٥٣)	(٥٦,٦١٤)	(٨٢٧,٢٤٥)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	٧,٢٧٦	٤,٦٩٤	١٦,٢٤٧	٢٣,٩٥٥	٣٦٦,٨٩٦	٣٠٥,٥٩٥	٥٧,٥٠٥	٥٦,٦١٠	٨٣٨,٧٧٨
	-	٨٩	٢١	٦٩٢	١,٣٤٢	٧,٥٧٨	١,٦٦٣	١٥٢	(٤)	١١,٥٣٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	تحت الطلب ألف دينار بحريني	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	شهر واحد إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	سنة واحدة إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	٦٦,١٥٤	١٠٣,٨٨٠	٢٥,١٠٨	٥٩	٤٦	٢٨٢	-	-	-	١٩٥,٥٢٩
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	٥٥٢	٤٩٢	١,٢٣٠	٤٣,١٥٥	١٢٨,٦٥٢	-	-	-	١٧٤,٠٨١
اقتراضات لأجل	-	-	٢,٩٤٧	٤٨,٦٣٧	٢,٦٦٨	١٥٨,٨٢٠	-	-	-	٢١٣,٠٧٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	١,٢٤٩,٧٤٨	٣٥٤,٢٩٣	٢٩٧,١٠٠	٢٧٧,٦٩٥	٢١٤,٣٠٠	٢٧٢,٦٩٨	٦	-	-	٢,٦٦٥,٨٤٠
مجموع المطلوبات المالية غير المخصصة	١,٣١٥,٩٠٢	٤٥٨,٧٢٥	٢٣٥,٦٤٧	٣٢٧,٦٢١	٢٦٠,١٦٩	٥٦٠,٤٥٢	٦	-	-	٣,٢٤٨,٥٢٢
خطابات ضمان	٢٣٠,٦٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٣٠,٦٢٠
إرتباطات القروض غير المسحوبة	١١٧,٦٧٠	-	-	-	-	-	-	-	-	١١٧,٦٧٠
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(٢,٧٨٩)	(٤,٨٣٩)	(٦٣,٦٣٠)	(٢٠,٨٨٨)	(٣٣٩,١٦٨)	(٢٣٩,١٣٠)	(٥٨,٥٤٦)	(٦٩,٥٩٠)	(٧٩٨,٥٨٠)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	٢,٤١١	٤,٢٣١	٦٣,٠٧٦	١٩,٧٠٧	٣٣١,١٩٠	٢٣٣,٥٢١	٥٢,٧٧١	٦٦,٠٥٣	٧٧٢,٦٦٠
	-	(٣٧٨)	(٦٠٨)	(٥٥٤)	(١,١٨١)	(٧,٩٧٨)	(٥,٦٠٩)	(٥,٧٧٥)	(٣,٥٣٧)	(٢٥,٢٢٠)

٣٩ القيم العادية للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادية للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى ٢: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادية المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادية المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

إن المدخلات الجوهرية لتقييم سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى ٣ هي معدل النمو السنوي للتدفقات النقدية ومعدلات الخصم والنسبة للصناديق فهو معدل خصم نقص السيولة. سيؤدي انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل الخصم ومعدل خصم نقص السيولة إلى انخفاض القيمة العادية. سيكون التأثير على القائمة الموحدة للمركز المالي أو القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق المساهمين غير جوهري إذا تم تغير متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في التقييم العادل للسندات غير المسعرة بنسبة ٥ في المئة. لم تكن هناك أية تغييرات جوهري في أساليب التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادية للأوراق المالية الاستثمارية بالمقارنة مع السنة السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادية حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و ٢٠١٧:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المستوى ٣ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	٥٨٧,١٠٨	-	٧٥	٥٨٧,١٨٣
أسهم حقوق الملكية	٣٨,٢٦٤	٦,٤٧٨	٢١,٦٨٨	٦٦,٤٣٠
صناديق مدارة	-	٨١٩	-	٨١٩
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٤٦٨	-	٤٦٨
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادية	-	١٠,٨٠٠	-	١٠,٨٠٠
	٦٢٥,٣٧٢	١٨,٥٦٥	٢١,٧٦٣	٦٦٥,٧٠٠
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٤٥٨	-	٤٥٨
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادية	-	٤,٣٤٣	-	٤,٣٤٣
	-	٤,٨٠١	-	٤,٨٠١

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المستوى ٣ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	٥٦٣,٥٠٢	-	٦٦٦	٥٦٤,١٦٨
أسهم حقوق الملكية	٣٥,٢٤٢	٦,٧٣٧	٢٢,٧٢٠	٦٤,٦٩٩
صناديق مدارة	-	١,١٩٦	-	١,١٩٦
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	١٤٧	-	١٤٧
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادية	-	٧,٤٦٧	-	٧,٤٦٧
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي	-	١٠٠	-	١٠٠
	٥٩٨,٧٤٤	١٥,٢٤٧	٢٣,٣٨٦	٦٣٧,٧٧٧
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٦٤٧	-	٦٤٧
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادية	-	٥,٩٩٢	-	٥,٩٩٢
	-	٦,٦٣٩	-	٦,٦٣٩

تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣

خلال فترة إعداد التقارير المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى قياسات القيمة العادية المستوى ٣.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدر والقيم العادية للأدوات المالية المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادية عن قيمها المدرجة الموضحة في القوائم المالية الموحدة.

٢٠١٨	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة العادية ألف دينار بحريني	الفرق ألف دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	١٤٤,٥٤٢	١٤٠,٦١٧	(٣,٩٢٥)
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	١٤٥,٨٣١	١٤٤,١٤١	(١,٦٩٠)

٢٠١٧	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة العادية ألف دينار بحريني	الفرق ألف دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	١٩٩,٠١٢	١٩٣,٩٤١	(٥,٠٧١)
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	١١٨,٩٢٣	١١٧,٢٣٣	(١,٦٩٠)

إن المطلوبات والموجودات المالية المذكورة أعلاه هي قيم عادلة ضمن المستوى ١.

إن القيمة العادية للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها المدرجة، فيما عدا تلك المفصّل عنها في الجدول أعلاه.

٤٠ الدفع على أساس الأسهم

إن المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة هي موضحة في الجدول التالي:

٢٠١٨	٢٠١٧
٨١	١,٢٤٢
(٦٥٩)	(٥٤٣)

خلال سنة ٢٠١٠، قامت لجنة الترشيحات والمكافآت للبنك بتعديل خطة خيارات أسهم الموظفين لخيارات الأسهم الممنوحة مسبقاً. تم إلغاء الخطة الحالية اعتباراً من ٣١ مارس ٢٠١٠. في سنة ٢٠١٤، اعتمد البنك الأنظمة المتعلقة بممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وبالتالي عدله إطار عمل خطة المكافآت المتغيرة الخاصة به. تمت الموافقة على إطار عمل السياسة المعدلة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٥.

وقد تم الجمع بين خطة الأسهم الجديدة وإطار عمل خطة المكافآت المعدلة حديثاً والذي صدر بتكليف من مصرف البحرين المركزي والذي يعرف بخطة الحوافز القصيرة الأجل وخطة الحوافز الطويلة الأجل. تفاصيل الخطة موضحة أدناه:

خطة حوافز الأسهم القصيرة الأجل والطويلة الأجل

يتم منح حوافز الأسهم الطويلة الأجل لكبار المدراء وما فوق، مع خدمة لأكثر من ١٢ شهراً في تاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى استيفاء الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى ثلاث سنوات ولا يزال الموظف في العمل في نهاية فترة الثلاث سنوات (فترة الاكتساب). يتم منح حوافز الأسهم القصيرة الأجل للموظفين تماشياً مع توجيهات أنظمة المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

ويستخدم البنك أسهم الخزائنة الحالية الخاصة به لكلا الخطتين وقد يختار أيضا إصدار أسهم جديدة لتسوية خطة الأسهم في المستقبل. وكان سعر الأسهم الممنوحة مساويا للقيمة السوقية للأسهم البنك في تاريخ المنحة. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تم تحويل عدد ١٠,٢٨,٤٥٧ سهم (٢٠١٧: ٤,٦٣٦,٩٢٨ سهم) من أسهم الخزائنة إلى صندوق مزايا موظفي بنك البحرين والكويت وذلك لتلبية عدد الأسهم المطلوبة للخطة الحوافز القصيرة الأجل وخطة الحوافز الطويلة الأجل.

٤١ ملء رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملء رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

٢٠١٧	٢٠١٨	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
٤٠٨,٧٨٤	٤٠٤,٥٧٣	رأس المال العادية فئة ١
٨٦,٠٩٨	٨٦,٠٩٨	رأس المال الإضافي فئة ١
٢٩,٥٧٨	٢٩,٧٢٩	رأس المال فئة ٢
٥٢٤,٤٦٠	٥٢٠,٤٠٠	مجموع قاعدة رأس المال (أ)
٢,٣٦٦,٢١٢	٢,٣٧٨,٢٨٢	التعرض الموزون لمخاطر الائتمان
٢٢٦,٤٢٥	٢٤٢,٢٧٧	التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية
٢٨,٠٥٠	٣٧,٦١٣	التعرض الموزون لمخاطر السوق
٢,٦٢٠,٦٨٧	٢,٦٥٨,١٧٢	مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)
٪٢٠,٠١	٪١٩,٥٨	ملء رأس المال (أ / ب * ١٠٠) *
٪١٢,٥٠	٪١٤,٠٠	الحد الأدنى المطلوب

إدارة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال المجموعة هي التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال، وبأن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأس مال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس مالها وعمل تعديلات عليه على ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر في أنشطتها. من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأس مال. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

بازل ٣ وإدارة رأس المال

اعتمد البنك إطار عمل ملء رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل ٣ (بازل ٣) وذلك اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قام البنك بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأسلوب النموذج الداخلي لمخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم ملء رأس المال لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج عائد رأس المال المعدل مقابل المخاطر في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به.

٤٢ المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن الإجراءات القانونية أو التنظيمية التي قد تبطل أو تعوق الأداء من قبل المستخدم النهائي أو طرفه الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

لقد قامت المجموعة بوضع الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية لتجنب الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والدعاية السلبية وما إلى ذلك. كما قامت المجموعة بوضع إجراءات قانونية للتدقيق في المنتجات المعروضة وإدارة المخاطر الناتجة عن عملياتها.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لدى المجموعة قضايا قانونية رفعت ضدها بإجمالي ٧٩٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٧٩٥ ألف دينار بحريني). بناءً على أفادة الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه ليس من المحتمل أن تنشأ أية التزامات على المجموعة من تلك القضايا.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكن من تشغيل عملياته بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى للبنك وترفع تقاريرها إلى رئيس المخاطر، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، ويقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسب الآلي الرئيسية، ولهذا الغرض يتم نسخ إحتياطية لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك، وهذا يضمن أنه في حالة عطل أنظمة الحاسب، سيكون البنك قادراً على مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشأ البنك مركز مساندة إحتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال. إن الهدف الرئيسي لخطة استمرارية الأعمال هو ضمان أنه في حالة وقوع كارثة شاملة أو جزئية، فإنه ينبغي أن يكون البنك قادراً على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للعملاء، وللحد من الآثار السلبية على أنشطة البنك من خلال دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، للوظائف الهامة التي تم تحديدها.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمتابعة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم المخاطر والسيطرة على التقييم الذاتي والمراقبة واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقان وفقاً لتوجيهات بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

لدى الشركات التابعة للبنك خطة طوارئ مماثلة لعملياتها.

٤٣ نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع (النظام) المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس خطة حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. يغطي هذا النظام «الأشخاص الاعتباريين» (الأفراد) بحد أقصى قدره ٢٠,٠٠٠ ألف دينار بحريني كما هو محدد من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي. يقوم البنك بدفع مساهمة دورية حسب تكليف صادر من مصرف البحرين المركزي.

٤٤ نظام ادخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في شهر يناير ١٩٩٦ بهدف تزويد الموظفين بمناخ نقدية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة، إن المشاركة في النظام هي اختيارية؛ قد يساهم الموظف بأي مبلغ؛ يضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة ٣٪ أعلى شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك ١٠٪ من إجمالي راتب الموظف. يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف ٥ سنوات من الخدمة وإلا سيتم احتساب الإسهامات على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين مرشحين تم اختيارهم من قبل الموظفين.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك الإيرادات المحققة ١٧,٢١٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ١٧,٠٤٤ ألف دينار بحريني). ومن إجمالي المبلغ الأصلي للصندوق، فإن مدفوعات المبلغ الأصلي للقرض يعادل ١٥,٠٨٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ١٤,٩٢٧ ألف دينار بحريني) متضمنة على مساهمات الموظفين المعينين ومساهمة البنك التي يضمنها البنك للموظفين المشاركين في النظام بموجب القانون المعمول به. ومن المبلغ الأصلي، تم استثمار مبلغ وقدره ٨,٢٣٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٧: ٦,٠٢٩ ألف دينار بحريني) في سندات صادرة عن مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تامة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٤٥ تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود في قائمة المركز المالي وفئات الأدوات المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	مصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة / أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	١٩١,٠٢٨	١٩١,٠٢٨
أدوات خزانة	-	٤,٥٧٨	-	٤١٠,٣٨٠	٤١٠,٣٨٠
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	٢٣٩,١٧٤	٢٣٩,١٧٤
قروض وسلف العملاء	-	-	-	١,٧٧٢,٥٢٨	١,٧٧٢,٥٢٨
أوراق مالية استثمارية	١,٥٧١	٥٨٦,٤٣١	٦٦,٤٣٠	١٤٥,٨٣١	٨٠٠,٢٦٣
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	٦٢,٩٣٥	٦٢,٩٣٥
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	-	-	-	٧٧,٨٤٩	٧٧,٨٤٩
عقارات ومعدات	-	-	-	٢٧,٥٤٣	٢٧,٥٤٣
مجموع الموجودات	١,٥٧١	٥٩١,٠٠٩	٦٦,٤٣٠	٢,٩٢٢,٦٩٠	٣,٥٨١,٧٠٠
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	٢٥٨,٦٧٦	٢٥٨,٦٧٦
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	١٩٨,٩٩٧	١٩٨,٩٩٧
اقتراضات لأجل	-	-	-	١٤٤,٥٤٢	١٤٤,٥٤٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	-	-	-	٢,٣٧٤,٤٨٠	٢,٣٧٤,٤٨٠
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	-	-	-	١٠٤,٥٦٦	١٠٤,٥٦٦
مجموع المطلوبات	-	-	-	٣,٠٨١,٢٦١	٣,٠٨١,٢٦١

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	مصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة / أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	٤٦٩,٤٣٦	٤٦٩,٤٣٦
أدوات خزانة	-	٩,٠٣٧	-	٤٢٧,١٣٠	٤٢٧,١٣٠
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	٢٢٣,٨٢٤	٢٢٣,٨٢٤
قروض وسلف العملاء	-	-	-	١,٧٤٠,٦٥١	١,٧٤٠,٦٥١
أوراق مالية استثمارية	٤,٤٦٢	٥٦٠,٩٠١	٦٤,٦٩٩	١١٨,٩٢٣	٧٤٨,٩٨٥
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	٤٦,٩٥٨	٤٦,٩٥٨
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	-	-	-	٧٩,٦٨٠	٧٩,٦٨٠
عقارات ومعدات	-	-	-	٢٦,٤٣٦	٢٦,٤٣٦
مجموع الموجودات	٤,٤٦٢	٥٦٩,٩٣٨	٦٤,٦٩٩	٣,١٢٤,٠٠١	٣,٧٦٣,١٠٠
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	١٩٣,٤٧٢	١٩٣,٤٧٢
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	١٦١,٣١٤	١٦١,٣١٤
اقتراضات لأجل	-	-	-	١٩٩,٠١٢	١٩٩,٠١٢
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	-	-	-	٢,٦٢٣,٥٧٧	٢,٦٢٣,٥٧٧
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	-	-	-	٨٤,٨٩٠	٨٤,٨٩٠
مجموع المطلوبات	-	-	-	٣,٢٦٢,٢٦٥	٣,٢٦٢,٢٦٥